الاقتصادية
ALEQTISADYAH
تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com
اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب
الأحد 22 من رجب 1447 هـ • 11 يناير 2026 م • السنة الثانية
جريدة إلكترونية كويتية يومية
رقم العدد 555
عدد الصفحات 22

هل من بديل للشطب؟

مطلوب استلهام تشريع من قانون «المخدرات»... يعاقب المخالفين بالشركات ويحمي صغار المستثمرين

ليس هناك بديلاً واحداً لشطب الشركات من مقصورة الإدراج، بل هناك الكثير من الحلول، وجميعها عملية وقابلة للتطبيق، ونتائجها ستكون أفضل وأكثر إيجابية وستضاعف حجم السيولة والمستثمرين والشركات المتداولة والقابلة للإدراج.

ربما أصبح الأمر يحتاج إلى استلهام تشريع من «قانون المخدرات» الذي يضرب بيد من حديد على المروجين، وفي ذات الوقت يعيد تأهيل «المتعاطين»، ومقابل شعار قانون المخدرات «نحمي وطن»، ليكن الشعار « نحمي استثمار المستثمرين».

والحماية لا تعني الضمانة بقدر الحماية من عبث المخالفين والمتلاعبين، على أن يكون مفهوم الحماية للصغار وحتى الكبار قائم على قاعدة ومبدأ « قطع يد ودابر العابثين والمخالفين»، والحفاظ على الكيان قائم، واتباع أسلوب المعالجة، فبمجرد دخول الكيان تحت مظلة الإدراج لم يعد كيان شخصي أو مستباح لأي كائن من كان أن يتحكم فيه وفي مقدرات الآخرين، خصوصاً صغار المستثمرين، ويلحق بهم الضرر، ويقرر متى يوقف السهم ومتى يعيده، ومتى يخرج ويقود الكيان للشطب، فالكثير من النقاط تحتاج وقفة وإعادة نظر من التجربة.

المتعاطي للمخدرات ضحية «لتاجر» سيئ ومروج لسلعة ضارة»، لذلك غلظ القانون العقاب على التاجر، أما الضحية تذهب إلى العلاج وإعادة التأهيل وليس «الإعدام»، وهكذا يجب أن تكون هناك مقارابات بين الآفات، فالمخدرات آفة، وكذلك الإضرار بأموال المساهمين، وخصوصاً صغار المستثمرين، فهي أم الآفات وأبلغها ضرراً على المجتمع لما لخسائر المال من تبعات وتداعيات سلبية معقدة.

بعض الشركات يتم شطبها للمخالفات الجسيمة التي ترتكبها، وبعضها يتم شطبه بعد فرصة وقف السهم للمعالجة ومن ثم تقاعس مجلس الإدارة عن القيام بالدور المطلوب عبر الإمعان في المخالفات، والإمعان في عدم التعاون، والإمعان في عدم تلبية المتطلبات حتى يتم اتخاذ قرار بالشطب.

لكن أمام بلوغ ملف شطب الشركات من مقصورة الإدراج حدّ الظاهرة، وبالتالي تفاقم التبعات السلبية المترتبة على الشطب، هل من بديل لقرارات الشطب؟

نعم هناك بدائل كثيرة قد تحتاج غطاء تشريعي قانوني، وهو أمر ممكن وقابل لأن يرى النور، ومنها الآتي:

1. عزل مجلس الإدارة وتشكيل مجلس كفاءات لدورة قابلة للتمديد لدورة أخرى حتى معالجة الشركة.
2. تحميل المخالفين والمتسببين في المخالفات أكلاف معالجة الملاحظات والمخالفات المالية.
3. حرمان من يتسبب في المخالفات الضارة بالشركة من التمثيل في عضوية الشركات المدرجة.
4. تجميد ملكية كبار المساهمين وعدم التصرف في أسهمهم حتى انتهاء فترة المعالجة الكاملة.
5. وضع جزاءات على كبار الملاك في الشركات لعدم العناية الكافية بحماية مقدرات صغار المساهمين مهما كانوا أقلية.
6. استحداث آلية لضمان سعر عادل عند الحالات الإجبارية الميؤوس منها التي تخرج من السوق، بمتوسط سعري يكون لصالح صغار المساهمين، كما هو حال الاستحواذ الإلزامي.
7. ليس من حق مجلس إدارة أو ملاك أن يقوموا بإدراج الشركة «ويجذبون صغار المساهمين» لشراء أسهمها، ثم يقودوها للشطب أو الانسحاب، ما لم يكن هناك تخارج عادل لصغار المساهمين.
8. تجنيب صغار المساهمين تجميد أموالهم لفترة تزيد عن أسبوع، بحيث يتم السماح بتداول أسهم صغار المساهمين بالدرجة الأولى كأولوية، وتجميد أسهم كبار الملاك والمستثمرين الاستراتيجيين فهم المعنيون والمضطلعون بالإدارة وباختيار مجلس الإدارة.
9. تفعيل الضبطيات القضائية بقوة، بتشكيل فرق تنتقل للشركات المشكوك فيها والتي يتم رصد مخالفات مالية جسيمة بشأنها، لضبط وتحريز كل الملفات، ووضع الشركة تحت الحراسة، ومنع مجلس الإدارة وجميع مسؤوليها من التصرف في أصولها وأموالها وممتلكاتها، من أجل صغار المساهمين ليكون لهم الأولوية في الحصول على قيمة أسهمهم.
10. صغار المساهمين تتراوح ثرواتهم بين 2500 دينار إلى 10 آلاف دينار، وأعدادهم بالآلاف، فكيف لهم مواجهة أصحاب الملايين والإنفاق على قضايا تستمر سنوات.
11. اتخاذ إجراءات جزائية بالإحالة لجهات الاختصاص القانونية، مثل «النيابة»، وتحريك الدعاوى من أجل الردع.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 555 • الأحد 11 يناير 2026 م • 22 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

الرقابة المسبقة... ثم الرقابة

المسبقة هي بوابة الحماية

ميزانيات البنوك الآمنة خير دليل

ميزانية «الوطني» تعادل 10 ميزانيات من الشركات المدرجة... ومع الرقابة المسبقة تعلن في وقت قياسي

العلاقة بين مراقبي الحسابات وملاك الأغلبية في الشركات ... تجارية!

مع إلغاء الرقابة المسبقة على البيانات المالية، باستثناء القطاع المصرفي، كشفت التجربة عن عوار مؤلم للمستثمرين والمساهمين، يستدعي إعادة النظر في عودة الرقابة المسبقة.

الرقابة المسبقة ببساطة تعني أنه لا إصدار للميزانية من مراقب الحسابات ومجلس الإدارة إلا بعد الموافقة عليها من الجهات الرقابية المعنية ... وقد أثبتت هذه التراتبية بما لا يدع مجالاً للشك أنها هي التي تمثل الحماية الحقيقية للمساهمين ولسمعة السوق أجمع.

عندما يتم إصدار ميزانية تمت الموافقة عليها فإن ذلك يعني ببساطة أنه لن يتم اكتشاف أخطاء أو مخالفات أو تلاعبات أو تجاوزات لاحقة.

أما تجربة إلغاء الرقابة المستبقة، وترك الأمر لمراقب الحسابات، فقد أنتجت مشاكل ضخمة وويلات دفع ثمنها صغار المساهمين!!

مصادر استثمارية مخضرمة فضلت عدم ذكر اسمها قالت في تصريحات خاصة لـ «الاقتصادية»: إذا كانت حماية المستثمرين وأموال المساهمين هي الثمن فلتذهب المرونة إلى «الجحيم»، خصوصاً وأن عشرات الشركات ذهبت إلى الشطب نتيجة تمرير مخالفات أو أخطاء أو تقييمات أو ملاحظات غير متوافقة محاسبياً، نتيجة للموافقة عليها من مراقبي الحسابات ومجالس الإدارات، والنتيجة مشاكل لاحقة يتم اكتشافها.

بينما لو كانت هناك رقابة مسبقة لما مرت هذه المخالفات، وكان سيتم تعديلها قبل إصدارها في الميزانية، ومن ثم التعامل عليها.

وأضافت المصادر أن هناك واقع يحتاج إلى معالجة، وقبل المعالجة اعتراف أولاً بحجم الأزمة، والتي تتمثل في إصدار بيانات تحمل ملاحظات وتجاوزات وأخطاء ويتم التعامل على أسهم الشركة على إثرها لفترات، ثم يتم اكتشاف الخطأ لاحقاً، مع العلم أن المستثمرين يعتمدون على البيانات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أمام هذا الواقع أثبتت التجربة أن هناك جدوى عالية لعودة الرقابة المسبقة، حيث أن ما يتم إنجازه وتصحيحه في الميزانيات لاحقاً يتم إنجازه مسبقاً مع الرقابة المسبقة.

وزادت المصادر بأن تجربة البنوك وتمسك البنك المركزي بالرقابة المسبقة هي خير دليل على جدوى ذلك الإجراء، وأثبت كفاءته في تعزيز الحماية والاستقرار للقطاع المصرفي.

إذا كان هناك حرص زائد وحماية مزدوجة من البنك المركزي على القطاع المصرفي كقطاع «حساس» ومهم واستراتيجي وضروري ومحوري، لماذا لا يتم التعامل مع كل الشركات المدرجة في السوق المالي على هذا النسق ويخضع الجميع للرقابة المسبقة؟

ميزانيات البنوك، على سبيل المثال « بنك الكويت الوطني» أو «بيت التمويل الكويتي»، تعادل عشر ميزانيات من الشركات المدرجة، وبالرغم من ذلك يتم إنجازها في وقت قياسي، رغم ضخامتها وتعدد الكيانات التابعة والزميلة محلياً وإقليمياً وعالمياً، ورغم الرقابة المسبقة للبنك المركزي وربما جهات أخرى.

تجربة الاعتماد المطلق على دور مراقب الحسابات ليست آمنة بنسبة 100%، بدليل الشركات التي تم شطبها، والنماذج التي تم شطبها أيضا من مراقبي الحسابات.

العلاقة بين مراقبي الحسابات والشركات هي علاقة مصلحة، وعلاقة تجارية، وبالتالي لا يمكن مقارنتها بدور جهة رقابية تقوم بممارسة الرقابة المسبقة.

هناك استحقاقات تحتاج مراجعة وقرارات وتقييم للتجربة، للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة لتنمية السوق وحماية المستثمرين بما لا يضر وبأقل مخاطر ممكنة.

جراح صغار المستثمرين نزيف مستمر

شركات محدودة جدا كانت راغبة في الحفاظ على مقعدها في البورصة

من هم الخاسرون ومن هم الرابحون في مجالس إدارات الشركات المشطوبة؟

بعض مجالس الإدارات أرادت الشطب وتقاعست حتى نالت ما تريد

كبار الملاك هم المحرك الرئيسي للمجلس أو هم المجلس ؟

هناك أسئلة جوهرية مهمة في مرحلة مهمة واستراتيجية شهدت موجة شطب لشركات مدرجة.

الشركات التي تم شطبها نوعين، الأول: شركات قصرت في تلبية المتطلبات، وأهملت التجاوب وكأنها تريد الشطب وتريد الخروج للراحة والاستجمام بعيداً عن التنظيم والرقابة، بعد أن تيقنت أنها محاصرة تنظيمياً ورقابياً ووصلت لطريق مسدود، وبالتالي تفرح مجالس إدارتها بالشطب.

النوع الثاني: قلة قليلة جداً من الشركات، لم تكن ترغب في الخروج، وكانت حريصة على البقاء، لكن هذا الحرص ليس كافياً، بل يحتاج قدر من الاحترافية العالية والكافية للتجاوب والتعامل مع الملاحظات الرقابية.

الشركات التي كانت ترغب في البقاء وتتمسك بمقعدها في الإدراج قليلة ومحدودة جداً، وتتلخص معاناتها ومشكلتها في قلة الخبرة وقلة الاحترافية وضعف في تقدير تبعات الأزمات، وارتكاب أخطاء جسيمة في التعاطي مع جهات إشرافية وتنظيمية، حيث لم يتم التعاطي معها بمسؤولية ومهنية، إذ أن الحفاظ على مكانة محددة تحتاج فريق فني ومالي ومحاسبي وقانوني على مستوى رفيع، فضلاً عن محترفين يقومون بمهمة محورية في إدارة المخاطر والأزمات.

ما بين هذين النوعين، فإن أسوأ أنواع الشركات المشطوبة هي من قادها مجلس إداراتها للشطب، وساهم في إلغاء إدراجها، وتعمد إيصالها لهذا المستوى.

والتساؤلات هنا، ما هي خسائر مجالس الإدارات أو الملاك من عمليات الشطب؟ وهل تضاهي خسائر الأفراد وصغار المستثمرين؟

مصادر مطلعة تكاد تجزم بأن من أرادوا الشطب هم الرابحون، وصغار المستثمرين هم الخاسرون، فصغار المستثمرين يحملون أسهم قليلة ومتناثرة، وقيمة أسهمهم تتراجع بين 50 إلى 85%، ويضطرون للتخارج بالفتات لاحقاً.

فيما من قاد الشركة للشطب، ولم يكن حريص على بقائها هم الأكثر استفادة، فهم مستمرون في الإدارة والسيطرة على مقدرات الشركة ويتحكمون في أصولها، فالخروج لا يعني وقف النشاط التجاري، بل فقدان صفة الإدراج فقط، لذلك فهناك طرف واحد رابح لم يتضرر، وأطراف كثر متضررين.

تداعيات الخروج من مقصورة الإدراج وآثارها على صغار المساهمين

مساهمون لا يعرفون طريق للشركة كي يعلنوها بالدعاوى القضائية.

لا جمعيات عمومية يحضرها مساهمون بسبب ضعف التواصل، والشركات تُسيّر أمورها فيما يخص النصاب في الجولة الثانية بمن حضر.

لا إفصاحات ولا معلومات عن بيانات مالية منتظمة رغم إدراجها في منصة الشركات المشطوبة.

تراجع قيمة الاستثمار بين 50 و85% وأكثر، والنماذج كثيرة.

جمود أموال صغار المساهمين لفترات طويلة، وضياع فرص، وبعضهم مرتبط بالتزامات أو مقترض وعليه استحقاقات خدمة دين.

صندوق الأسرار:

1 شركة متعثرة نجحت في الحصول على أفضل قرار لتسوية مديونية بخصم 50% مع إسقاط الفوائد، على أن تسدد 30.072 مليون دينار كويتي. هيكلة الشركة سيكون لها انعكاس على شركة أخرى الرئيس التنفيذي المسيطر على معظم القرارات فيها من النوع الصامت!

2 تحالف غير محترف يبحث عن مخرج لبيع كمية أسهم تملكها وفشل في تحقيق الحد الأدنى من أهدافه، المثير في الملف أنه يفرض سعراً محدداً مرتفع ومبالغ فيه قياساً إلى السعر الحالي، والشركة تحت السيطرة، والمالك الرئيسي فيها يرحب بالملكية لكنه يرفض أن يكون هناك أي تمثيل لأي تحالف عبر عضوية أو أكثر في مجلس الإدارة.

3 لا يزال هناك عدم دقة في قراءة العمليات التي قام بها مجلس إدارة أحد المجاميع، باختصار كل الإجراءات والقرارات التي اتخذها في الأشهر الماضية هي لحماية مصالح كبار المساهمين فقط.

4 تحالف مرتبط تجارياً عبر مصالح متداخلة وصلات أخرى، يصرون ويتمسكون ببقاء واستمرار عضو مجلس إدارة في الكيان الذي يتولاه منذ سنوات، بغض النظر عن الأداء والنتائج، المهم أن تظل مصالح المجموعة في أمان واستدامة.

5 من المرتقب أن تحصل شركة على رد من أحد الأسواق الخليجية بخصوص الموافقة على إدراج كيان تابع لها، حيث سيكون لهذه الخطوة آثار إيجابية على أعمال التشغيل للشركة الجديدة محل الإدراج.

6 رئيس تنفيذي لشركة مهمة بدأت حوله مشاورات داخلية وعمليات تقييم لاتخاذ قرار بشأن استمراريته من عدمه، خصوصاً أن طموح كبار الملاك أكبر من الأداء الروتيني والتقليدي الذي يحققه.

7 تحالف يسيطر على شركة تلقى عرضاً لشراء حصصهم قبل أسابيع. التحالف رفض العرض، وأكد أن كبار الملاك بذلوا مجهود كبير في تنظيف الشركة، وينوون تفعيلها ووضعها على سكة النشاط بقوة، لكنهم أعادوا النظر في قرارهم مؤخراً ولديهم رغبة في التخارج!!! ... ما يصير الفرص لا تتكرر كثيراً، ومن تم رفض عرضه بحث عن فرصة أخرى.

8 شركة استثمار ضمن تحالف كبير حصلت على ترخيص تقديم خدمة المارجن، وينتظر أن يتم التوسع في الخدمة خلال المرحلة المقبلة.

9 رسالة إلى الرئيس ... مهما كانت درجات الحرص والتمويه والتداخل والتشابك بين أعمالك وأعمال شركات، سينكشف كل تصرف خاطئ، والدلائل والرسائل أمامك كثيرة، فاتعظ مما يدور حولك! نشر تفاصيل العمليات التي تقوم بها سيقضي على ما تبقى من نشاطك الاقتصادي الذي يتراجع على كل المستويات.

10 وجه رئيس مجموعة ومالك رئيسي لأحد المجاميع النشطة والمهمة رسالة إلى كل رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين. الرسالة مفادها الحذر من أي مخالفات، ومراجعة المركز المالي جيداً، وتوفيق الأوضاع بنسبة 100% مع المعايير المعتمدة والتعليمات المنظمة... وشدد على أنه لا يرغب في أي مخالفة في أي شركة من شركات المجموعة عن العام 2025 في أي ميزانية كانت.

اللي بالجدر يطلعه الملاس!

في عصر الذكاء الاصطناعي، عصر الذهول والتحول، يطل علينا بعض الهواة الجدد القادمون متأخر جداً، من ينصبون أنفسهم أئمة قطيع، أو قادة فكر ورأي، أو محترفين وموجهين ومستنيرين، ويعتبرون أنفسهم أفهم من غيرهم، وهم ليسوا إلا مجموعة مستغلين لأصحاب العقول المحدودة والبسيطة والغافلين عن الفخ الكبير، فيستفيدون منهم ومن ورائهم.

يظنون أن تصدير الكلام والوعود، ورسم الصورة الوردية باتت محل اهتمام أو تأثير، ويجهلون أن هناك وعي كبير على كل المستويات، والميدان أصبح غير، وكما يقال «الحديدة حامية»، وليحذر هؤلاء الهواة من ممارسات سادت ثم بادت.

لن يكون هناك إحياء لأي ممارسات سلبية، وخصوصاً أصحاب الوعود الوهمية ومستغلي الطامحين بالثراء السريع، لذلك بعد كل الدروس القاسية والعبر المتكررة بشكل متواصل، بات على الهواة الجدد الحذر، وعلى الطامحين تجنب الهرولة وراء السراب الذي يحسبه الظمآن ماء.

أحسنوا الاختيار! فالتفرقة مهمة بين الغث والسمين، بين الردي والخنين، ولا تكونوا ممن يهرول وراء سراب، ومن لا يحسن الاختيار، ومن يصدق الفاسد في زمن الرويبضة التي كثرت علاماته، حيث بات يُصَدق فيه الكاذب ويُكذَّب فيه الصادق، ويُؤتمن فيها الخائن ويُخوَّن فيها الأمين، حتى أصبح الرجل التافه يتكلم في أمر العامة، وصار دليلاً للقوم، وعالماً ومفتياً ونبيهاً ومؤثراً.

لا تصنعوا التافهين وتكتوون بنار جهلهم وغدرهم ثم تطالبون بالقصاص والحماية والمحاسبة، إلى آخر المطالب المكررة عندما تقع الواقعة وتتعاظم الخسائر.

حسن الاختيار من البداية ينعكس على النتائج، فلا تهرول على البضاعة الفاسدة كما قيل...“لا خنينة ولا بنت رجال».

بعض الهواة يعيدون عبثاً إنتاج الماضي القريب بممارساته وملذاته الوهمية، رغم أنها اندثرت ولم يبقَ منها سوى ذكرها السيئ... حيث تُروى وتتناقلها الأجيال للتوعية والتحذير، لكن يبدوا أنه لا أحد يتعظ أو يتعلم من هذه الدروس.

ما هو العلاج؟ وما هي وسائل الحماية؟ وكيف يتم تجنب القراصنة والمحتالين الماليين والمسلحين الجدد بأسلحة غير اعتيادية للسطو على أموال الغير بطرق وقنوات وممارسات ذكية وحيل خداعة؟

العلاج يكون باللجوء لأصحاب الاختصاص وأهل الثقة والأمانة، ومن يخشون الله ولا يستبيحون حرمات الغير في أموالهم، كما جاء في الحديث «إنَّ دِماءَكُم، وأمْوالكم وأعْراضَكُم حرامٌ عَلَيْكُم كحُرْمة يومِكُم هَذا، في شهرِكُمْ هَذا، في بلَدِكُم هَذا، ألا هَلْ بلَّغْت“، فاستباحة أموال الغير من الحرمات.

ثاني حوائط الصد وتجنب الوقوع في المهالك المالية هي الوعي، ثم الوعي، ثم الوعي، وهجر قاعدة «مع الخيل يا شقرا».

الزمن زمن البناء وليس الهرولة، زمن الانتقاء وليس خلط الصالح بالطالح والارتقاء والطير على أجنحة الآخرين.

من ليس لديه أجنحة وسواعد قوية، ويتظاهر بالقوة في مرحلة الفرز والتدقيق وسيادة القانون سينكشف سريعاً، فالوعود لم تعد تجدي، والتسويف لم يعد ينجي، والتكنولوجيا الذكية ترصد وتحدد الهدف بدقة...

والقادم خير وفير بإذن الله.

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية وعرابي السطو على الأصول الجوهرية المحلية والدولية.

حين تسبق السياسة السوق: كيف يقرأ المستثمر الذكي التحولات الاقتصادية قبل أن تتحول إلى عناوين؟

بقلم - ليما راشد الملا

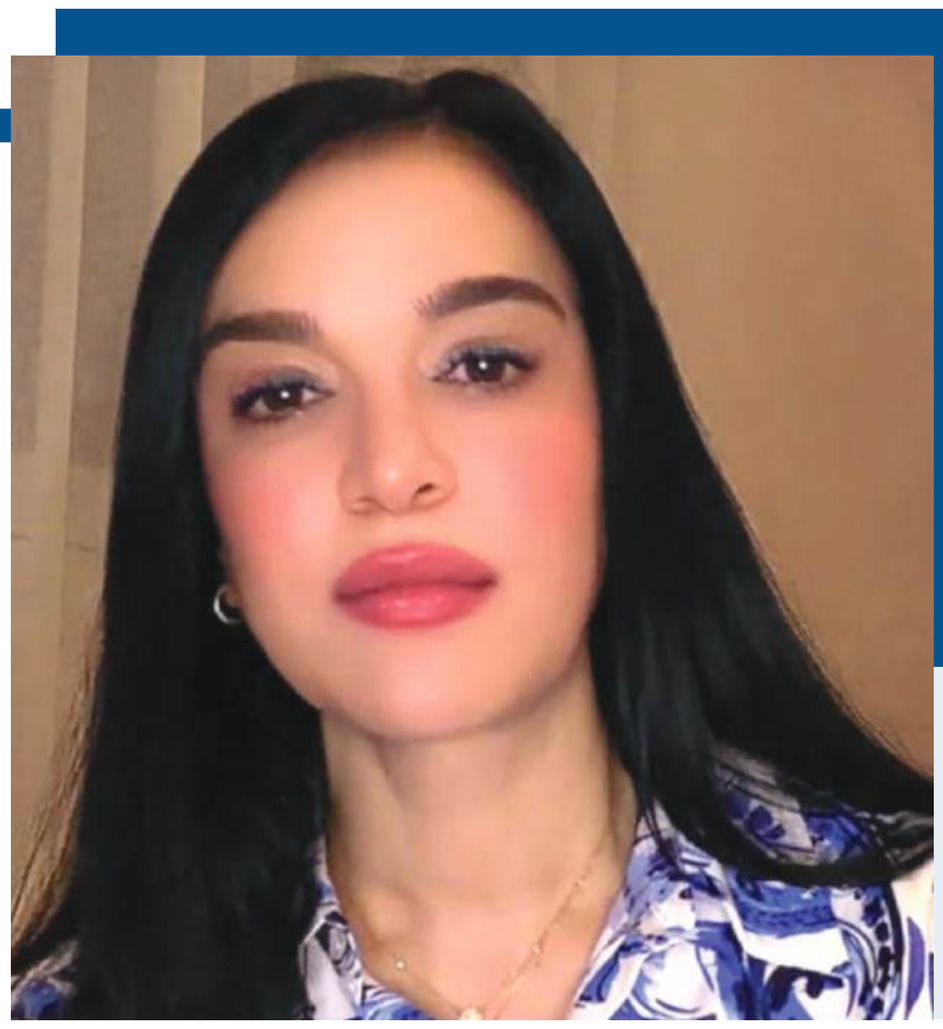

في كل دورة اقتصادية جديدة، يتكرر السؤال ذاته: نبيع أم ننتظر؟ نشتري ذهبًا أم نحتفظ بالسيولة؟ أسئلة مشروعة، لكن المشكلة أن معظم الإجابات المتداولة تأتي متأخرة. فالأخبار لا تصنع حركة السوق، بل تشرحها بعد وقوعها. وعندما يصل الخبر إلى العناوين، يكون السوق قد تحرّك تقنيًا، واتخذ اللاعبون الكبار مواقعهم، وباتت الفرص إما محدودة أو عالية المخاطر.

المستثمر الذكي لا يلاحق الخبر، بل يفهم القاعدة التي تحرّك الأسواق من الأساس. هذه القاعدة تبدأ من السياسة، وتحديدًا من الولايات المتحدة، باعتبارها مركز الثقل المالي العالمي. فالاقتصاد العالمي، مهما تنوّعت أسواقه، يبقى متشابكًا مع القرار السياسي الأمريكي، سواء عبر أسعار الفائدة، الدولار، أو حركة السيولة العالمية.

في الولايات المتحدة، لا تُدار السياسات الاقتصادية بعشوائية، بل وفق فلسفات حزبية واضحة. الحزب الجمهوري تاريخيًا يميل إلى تحفيز النمو السريع عبر خفض الضرائب، تخفيف القيود التنظيمية، وزيادة الإنفاق، حتى لو تطلّب ذلك توسّعًا في الدين العام أو طباعة المزيد من الدولار. هذا النهج غالبًا ما يدفع الأسواق إلى الصعود على المدى القصير، لكنه يحمل في طيّاته مخاطر تضخمية وفقاعات سعرية.

في المقابل، يتبنّى الحزب الديمقراطي مقاربة أكثر تحفظًا، تركّز على كبح التضخم، رفع أسعار الفائدة عند الحاجة، وإعادة التوازن للأسواق، حتى لو جاء ذلك على حساب النمو السريع. هذه السياسة تميل إلى تهدئة الأسواق، تصحيح الأسعار، وإعادة توزيع الفرص، لكنها غالبًا ما تكون أقل جاذبية للمضاربة السريعة.

لماذا يهم هذا المستثمر في الكويت والخليج والعالم العربي؟ لأن المنطقة ليست بمعزل عن هذه التحولات. أسعار النفط، العملات، أسواق الأسهم، وحتى العقار، تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر باتجاه السياسة النقدية الأمريكية. ارتفاع الفائدة في الولايات المتحدة يعني عادةً ضغوطًا على السيولة في الأسواق الناشئة، بينما خفض الفائدة يفتح الباب أمام تدفّق الأموال نحو الأصول ذات العائد الأعلى، ومنها أسواق الخليج.

الخطأ الشائع لدى كثير من المستثمرين هو التعامل مع السوق كرد فعل عاطفي. عند الصعود، يسود الخوف من تفويت الفرصة، وعند الهبوط، يسيطر الذعر. بينما الاستثمار الذكي يقوم على قراءة الاتجاه لا اللحظة. ليس السؤال: ماذا أفعل اليوم؟ بل: أين نحن في الدورة الاقتصادية؟

في فترات التشديد النقدي، تقلّ فرص المضاربة السريعة، ويصبح التركيز على الأصول الدفاعية، الشركات ذات التدفقات النقدية القوية، والقطاعات الأقل تأثرًا بالفائدة، خيارًا أكثر عقلانية. أما في فترات التيسير النقدي، فتظهر فرص النمو، الأسهم، المشاريع، وحتى بعض الاستثمارات عالية المخاطر، لكن ضمن إدارة واعية للمخاطر.

أما الذهب، فهو ليس قرارًا عاطفيًا ولا ملاذًا دائمًا، بل أداة تحوّط. يُستخدم عندما تتزايد المخاوف من التضخم، تراجع الثقة بالعملات، أو تصاعد التوترات الجيوسياسية. لكن شراؤه أو بيعه يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية متكاملة، لا رد فعل على عنوان عاجل.

الرسالة الأهم للمستثمر العربي اليوم: لا تنتظر الإجابة من الأخبار، ولا تبحث عن توقيت مثالي لا وجود له. افهم القواعد، راقب السياسة النقدية، اقرأ المؤشرات الكبرى، ووزّع استثماراتك بذكاء. السوق لا يرحم من يلاحقه، لكنه يكافئ من يفهمه.

في واقع لا ينتظر فيه السوق أحدًا، يبقى الوعي الاقتصادي هو البوصلة الحقيقية للمستثمر. من يفهم القواعد يسبق القرار، ومن يسبق القرار يحمي أمواله ويصنع فرصه بثقة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 555 • الأحد 11 يناير 2026 م • 22 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

تقرير الشال للاستشارات ALSHALL Consulting الاقتصادي الأسبوعي

الشال: إحتياطيات فنزويلا من النفط التقليدي 303 مليار برميل وهو الأعلى في العالم

تملك الغاز الطبيعي والذهب ومعادن استراتيجية نادرة

معدل التضخم بلغ 254% في 2025 والعملة فقدت 82% مقابل الدولار الأمريكي

المؤسسات والشركات أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة 62.5%

صناديق الاستثمار أقل المساهمين في سيولة البورصة بنسبة 0.5%

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 555 • الأحد 11 يناير 2026 م • 22 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

ارتفاع حسابات التداول النشطة بنسبة 111.5% بنهاية ديسمبر 2025

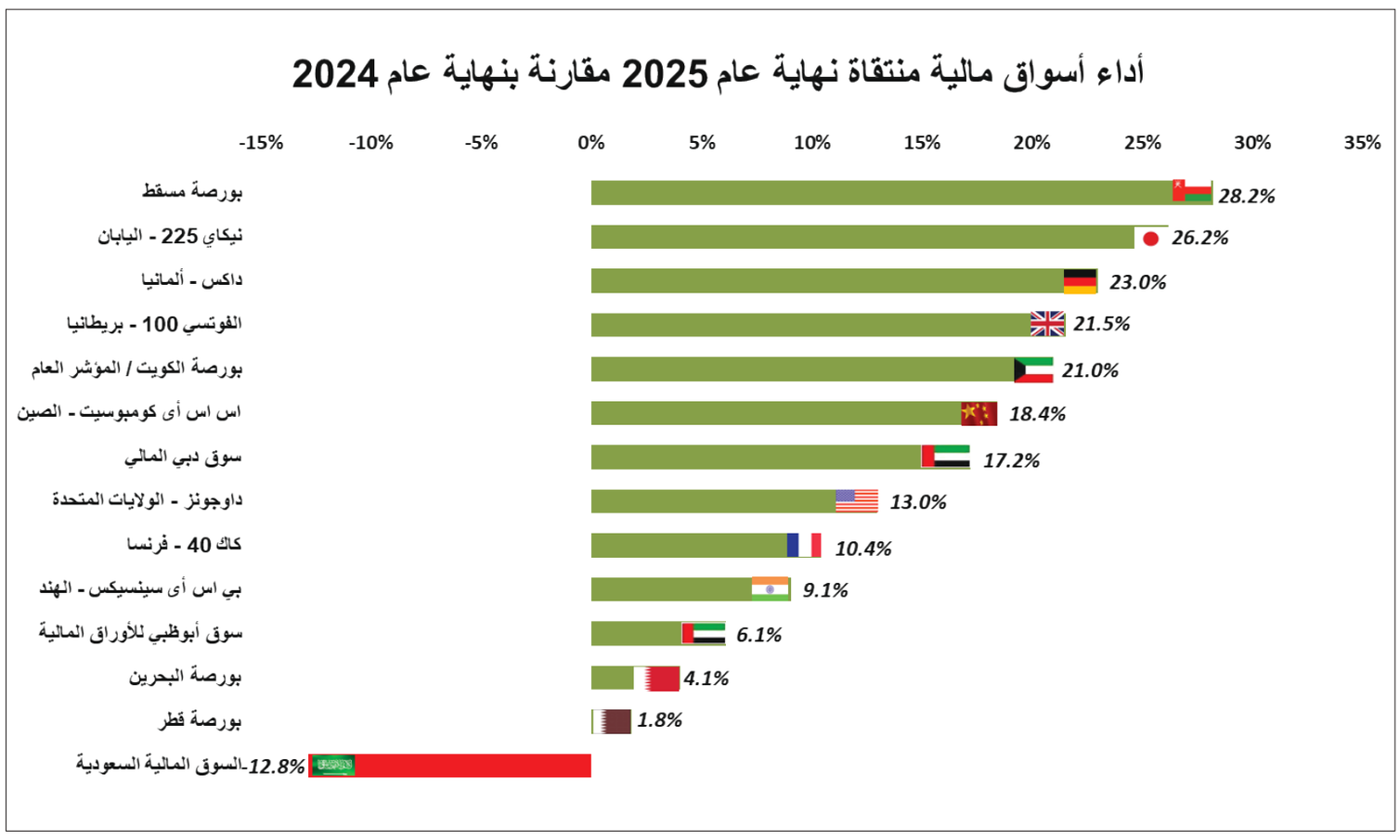

فنزويلا

قال تقرير صادر عن «الشال»: لم يكن مبرر اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ضلوعه في تهريب المخدرات أو جرائم ضد الإنسانية، وهي فحوى التهم الموجهة إليه، فهناك كثيرون أكثر ضلوعاً في الاثنتين إن صحت تهمه، وإنما نموذجاً للتغير الجوهري واختلاف قواعد العلاقات السياسية بين أقطاب العالم الجدد. فنزويلا واحدة من أغنى دول العالم بما تمتلكه من ثروات، حجم احتياطها من النفط التقليدي البالغ 303 مليار برميل هو الأعلى في العالم، وتملك الغاز الطبيعي، الذهب، معادن استراتيجية نادرة، الأراضي الزراعية والمياه، والموقع الجغرافي، لذلك، نقلها من كفة ميزان الشرق نتيجة علاقتها القوية مع الصين وروسيا يعتبر عامل رئيسي في تأخير انتقال الثقل الاقتصادي ومعه السياسي إليه، وتأثيره غير المباشر الناتج عن التلويح بتكراره أكبر من أثره المباشر. والطريقة التي تم بها ذلك، خارج نطاق أدوات النظام السياسي العالمي التقليدي، والواقع أنه إلغاء شبه كامل له.

لا نعرف ما سوف تؤول إليه أوضاع فنزويلا، ولا نعرف ما إذا كانت فنزويلا حالة ضمن حالات مماثلة قادمة، ولكن المؤكد أننا نعيش عالم مختلف في أدوات التأثير على مساراته وتبعاتها، وأن إقليمنا واحد من أكبر المتأثرين بها. نقل كنز من التبعية للشرق إلى التبعية للغرب إن نجح، لاشك أنه مؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في خفض سرعة انتقال الثقل الاقتصادي إلى الشرق وإن كان تأخير في التوقيت وليس وقف الاتجاه، وتأثيره في الضغط على سوق النفط على المدى المتوسط وليس القصير، مؤكد، ولكن، الأخطر هو احتمال حدوث حالة مماثلة أو أكثر ضمن نطاقنا الجغرافي. وتطورات الأوضاع في اليمن مؤشر، وما حدث ويمكن أن يحدث لإيران مؤشر آخر، وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرها مؤشر ثالث، إضافة إلى تداعيات الوضع في أوكرانيا ومعه كل أوروبا، إنها إعادة صياغة لعالم جديد لا نعرفه، أو سايكس/بيكو موسع.

ونظرة على بؤر الاضطراب، نجد أنها دول فاقدة لجهازها المناعي، أوضاع اقتصادية وسياسية مضطربة، فنزويلا مثال لها، معدل التضخم فيها بلغ 254% في عام 2025، وفقدت عملتها نحو 82% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في نفس العام، ومع العنف السياسي، أصبح أكثر من نصف سكان ذلك البلد الثري يتوق إلى الهجرة. صحيح أن كثير من مبررات سوء أوضاعها سببه عقوبات صارمة فرضت عليها حتى أصبحت غير قادرة على إنتاج أكثر من 1 مليون برميل نفط يومياً، إلاّ أن عجز إدارتها عن صيانة تماسك جبهتها الداخلية دفع بعض مكوناتها إلى أن تصبح أداة في تسهيل عملية اختراقها من الخارج، وربما ساهمت في تسهيل عملية اختطاف رئيسها. وما أردنا التنبيه له في تقرير الأسبوع الفائت، هو، أن إقليمنا يجب أن يتماسك، فهو من منظور قوى العالم الجديد المتنافسة والمتصارعة، جائزة، وما لم يعي مخاطر التحول الجذري الجديد لهذا العالم وأدوات تحقيق أهدافه العنيفة، لن يستطيع خفض تكاليف ذلك التحول إلى حدودها الدنيا، وما ينسحب على الإقليم ينسحب على كل دولة فيه، قوة جهاز المناعة تكمن في تماسك الإقليم دولاً، وتماسك الجبهة الداخلية في كل قطر ضمنه، وأوضاعنا لا تبدو مريحة.

خصائص التداول في بورصة الكويت 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي لعام 2025»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 62.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (58.2% لعام 2024) و60.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (57.3% لعام 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 16.714 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 16.309 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد بين الفئات شراءً وبنحو 405.069 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (39.0% لعام 2024) و35.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (38.2% لعام 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 9.846 مليار دينار كويتي، بينما اشتروا أسهماً بقيمة 9.478 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 367.281 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (3.1% لعام 2024) و1.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.1% لعام 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 478.518 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 442.026 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 36.492 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5% من إجمالي قيمة الأسهم

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 555 • الأحد 11 يناير 2026 م • 22 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

99 شركة بنسبة 71.2% من الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق قيمتها الدفترية

المُباعة (0.6% لعام 2024) و0.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.6% لعام 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 129.821 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 128.526 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 1.295 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 23.338 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 87.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (84.8% لعام 2024)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 22.877 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 85.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (83.9% لعام 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 460.751 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 12.9% (14.6% لعام 2024) واشتروا ما قيمته 3.465 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 2.919 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 10.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (13.1% لعام 2024)، ليصبح صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بين الفئات وبنحو 546.053 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.9% (2.1% لعام 2024) أي ما قيمته 505.869 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 1.6% (1.5% لعام 2024) أي ما قيمته 420.567 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 85.302 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 86.4% للكويتيين، 11.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.4% للكويتيين، 13.8% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 111.5% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية ديسمبر 2025، مقارنة بارتفاع بنسبة 18.7% ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية ديسمبر 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2025 نحو 47,670 حساباً أي ما نسبته 10.3% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 45,802 حساباً في نهاية نوفمبر 2025 أي ما نسبته 9.9% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 4.1%.

الفجوة بين أسعار الأسهم وقيمها الدفترية في بورصة الكويت

يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة، وسيولة البورصة في الكويت ارتفعت بنحو 79.2% خلال عام 2025 مقارنة مع سيولة عام 2024، في حين ارتفعت بنحو 42.8% لكامل عام 2024 مقارنة بمستواها لكامل عام 2023. وكسب المؤشر العام لبورصة الكويت في نهاية ديسمبر 2025 نحو 21.0% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2024، بعد أن كسب نحو 8.0% في عام 2024، وحركة المؤشر خلال العام السابق كانت في نفس اتجاه حركة السيولة، أي أن وفرة السيولة دعمت المسار الإيجابي لحركة المؤشر. ورغم الارتفاع الكبير في مستوى السيولة، لا زالت هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة، وبعضها يعاني من فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها، مع ملاحظة تحقق تحسن في اتجاه ردم تلك الفجوة مع ارتفاع السيولة.

ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة للشهور التسعة الأولى من عام 2025 وإقفال أسعار نهاية ديسمبر الفائت، أي نهاية عام 2025، تشير إلى أن 42 شركة مدرجة (51 شركة في نهاية سبتمبر 2025)، أو نحو 30.2% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 57 شركة أخرى أو نحو 41.0% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1% – 99%، أي أن 99 شركة أو نحو 71.2% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

ما تبقى أو نحو 28.8% من الشركات المدرجة أو 40 شركة، تباع بخصم على قيمها الدفترية، ضمنها 29 شركة أو نحو 20.9% من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1% – 29%، و9 شركات أخرى أو نحو 6.5% من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30% – 49% على قيمها الدفترية. وتعاني شركتان أي نحو 1.4% من عدد الشركات المدرجة، مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتيهما الدفترية وأسعارهما السوقية، إذ يبلغ مستوى الخصم 50% وأكثر. وكان عدد الشركات التي تباع بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2024 أكبر، حيث بلغ عددها 62 شركة أو نحو 42.7% من عدد الشركات المدرجة حينها، أي ارتفاع السيولة ساهم بشكل كبير في ردم الفجوة.

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها وضمن شركات كل سوق فيهما قد يكون سبب، حيث اتجهت سيولة عام 2025 بنسبة 56.4% إلى السوق الأول، بينما نسبة شركاته لا تتعدى 23.7% من عدد الشركات المدرجة، وحتى ضمنه حصدت 50% من شركاته نحو 81.3% من سيولته تاركة نحو 18.7% للنصف الآخر. وبشكل عام، حظيت 50% من شركات السوقين (الأول والرئيسي) على نحو 92.6% من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 7.4% من تلك السيولة. لذلك، كان فائض سيولة بعض الشركات الصغيرة أثر طاغ على الفارق الإيجابي بين أسعارها

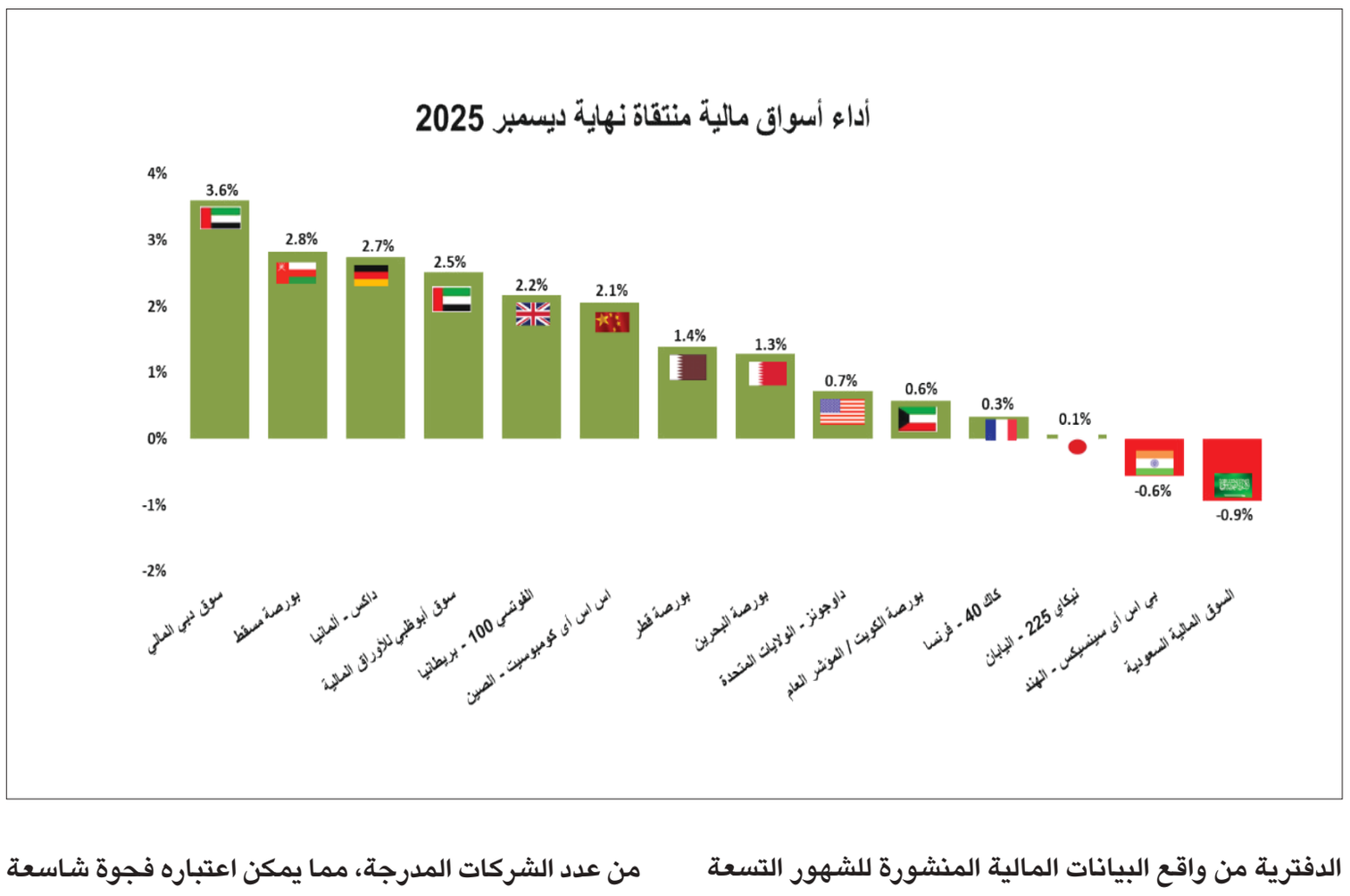

وقيمتها الدفترية، في حين أن شحة سيولة بعض الشركات أبقى الفجوة بهبوط أسعارها دون قيمتها الدفترية، ولأن بعض السيولة الفائضة على بعض الشركات الصغيرة أثرت في نتائج ردم الفجوات، قد تتغير قليلاً نتائج أداء عام 2026.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة 2025

كان أداء شهر ديسمبر إيجابياً لغالبية أسواق العينة، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 12 سوقاً مقابل سوقين خاسرين مقارنة مع نهاية نوفمبر. ومن ناحية أخرى، شهدت حصيلة عام 2025 تفوق الأداء الإيجابي وبصورة أشمل، إذ بلغ عدد الأسواق الرابحة 13 سوقاً مقابل سوق وحيد حقق خسائر مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية عام 2024.

أكبر الرابحين في عام 2025 كانت بورصة مسقط، إذ كسب مؤشرها نحو 28.2% بعد أن كانت من الأسواق ضعيفة الأداء في عام 2024 بمكاسب لم تتجاوز 1.4%. تلاها السوق الياباني بمكاسب بلغت نحو 26.2%، بعد أن حقق ثاني أعلى المكاسب في عام 2024 بحدود 19.2%. وجاء السوق الألماني ثالثاً بمكاسب قدرها 23.0%، وكذلك ثالثاً في عام 2024 بمكاسب بنسبة 18.8%. وحل السوق البريطاني رابعاً بمكاسب بلغت نحو 21.5% في عام 2025، بعد أداء متوسط نسبياً في عام 2024 بمكاسب في حدود 5.7%. تلته بورصة الكويت بمكاسب لمؤشرها العام قدرها 21.0%، مقارنة بمكاسب بلغت 8.0% في عام 2024. ثم جاء السوق الصيني بارتفاع بنسبة 18.4%، مقابل مكاسب بلغت 12.7% في عام 2024. وسجل سوق دبي مكاسب بلغت نحو 17.2% خلال عام 2025، مقارنة بتحقيقه مكاسب استثنائية هي الأعلى في عام 2024 وبنحو 27.1%. وحقق السوق الأمريكي ارتفاعاً في عام 2025 بنسبة 13.0%، مقارنة بمكاسب مماثلة في عام 2024 بلغت نحو 12.9%. وحقق السوق الفرنسي مكاسب بلغت 10.4%، مقارنة بخسائر بنسبة 2.2%- في عام 2024. وحقق السوق الهندي مكاسب بنسبة 9.1%، مقارنة بمكاسب بلغت 8.2% في عام 2024. كما سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية مكاسب بنحو 6.1%، مقابل خسائر حققها في عام 2024 بنحو 1.7%-. وحققت بورصة البحرين مكاسب بلغت نحو 4.1%، مقارنة بمكاسب هامشية بلغت 0.7% في عام 2024. وأخيراً، حققت بورصة قطر مكاسب محدودة بنحو 1.8% في عام 2025، أي أنها لم تعوض خسائرها في عام 2024 البالغة نحو 2.4%-.

أما أكبر الخاسرين خلال عام 2025 فكان السوق السعودي حيث فقد مؤشره نحو 12.8%-، وذلك بعد أن كان أقل الرابحين في عام 2024 وبنسبة 0.6%، ليكون بذلك السوق الوحيد ضمن عينة الأسواق الذي أنهى عام 2025 بخسائر.

لا بد من الإقرار بأن نسبة الخطأ في توقعات أداء أسواق العينة لعام 2026 نسبة عالية بشكل غير مسبوق، فأوضاع العالم الاقتصادية مضطربة، وحروبه التجارية قد تشتد وقد تخفت وفقاً لقرارات سياسية لا يحكمها منطق. والأحداث الجيوسياسية مفتوحة على كل الاحتمالات، وما حدث لفنزويلا قد لا يكون حالة فريدة، والحالات المرشحة لتكرار الحدث لا تستثني محيطنا الجغرافي. في المقابل، مزيج من الضغط إلى الأدنى على أسعار النفط، زائداً الاحتمال المرجح لاستمرار خفض أسعار الفائدة، قد يعملان على دعم مكاسب مؤشرات الأسواق الرئيسية. ويظل تقديرنا هو أن الغلبة سوف تكون في اتجاه حدوث تصحيح في وقت ما من السنة، وكلما كان أقرب، كانت احتمالات الهبوط الآمن أعلى.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني والخمسون	التغير
	08/01/2026	31/12/2025	%
عدد أيام التداول	5	4	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	732.2	737.6	-%0.7
مؤشر السوق العام	8,838.1	8,907.6	-%0.8
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	372,505,648	237,363,312	
المعدل اليومي (د.ك)	74,501,130	59,340,828	%25.5
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,335,010,401	807,124,578	
المعدل اليومي (أسهم)	267,002,080	201,781,145	%32.3
عدد الصفقات	88,133	60,551	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	17,627	15,138	%16.4

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
الشركة التجارية العقارية	42,591,753	%11.4
بيت التمويل الكويتي	38,410,635	%10.3
بنك الكويت الوطني	20,999,024	%5.6
شركة عقارات الكويت	16,188,762	%4.3
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	15,441,218	%4.1
الإجمالي	133,631,390	%35.9
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع العقار	105,191,429	%28.2
قطاع البنوك	99,096,314	%26.6
قطاع الخدمات المالية	96,604,328	%25.9
قطاع الصناعة	32,642,069	%8.8
قطاع الطاقة	15,687,385	%4.2

	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني والخمسون
	08/01/2026	31/12/2025
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	6	5
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	20	22
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	3	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

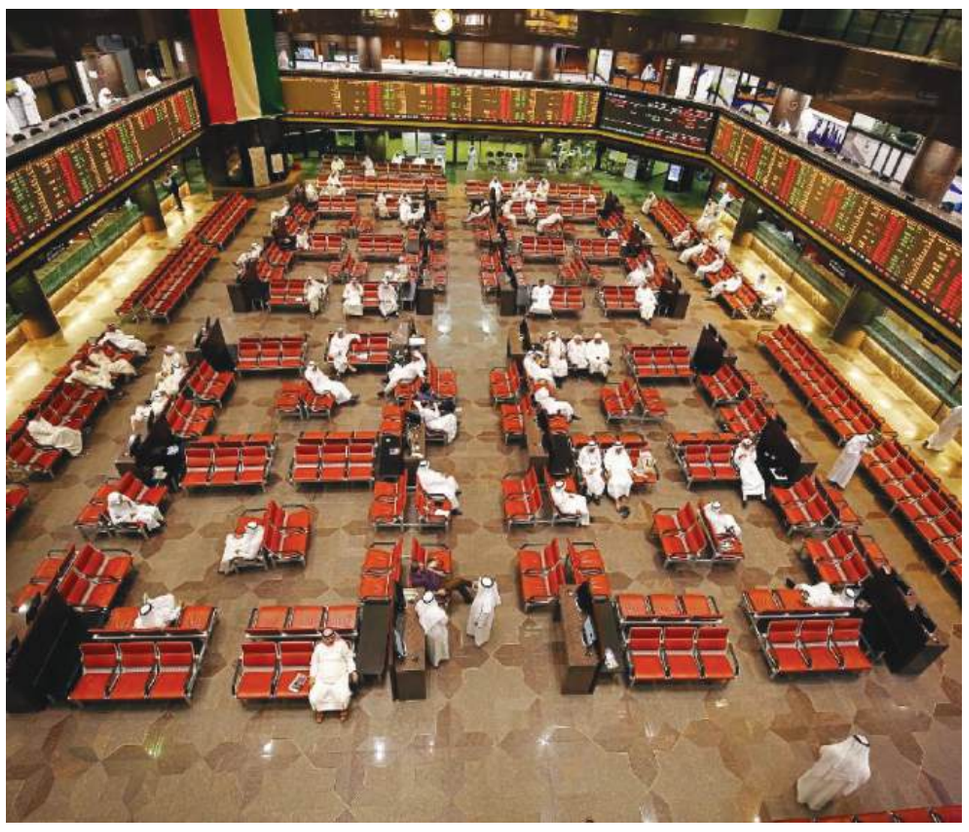

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 732.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 5.4 نقطة ونسبته 0.7%- عن إقفال الأسبوع الماضي، أي إقفال نهاية عام 2025.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 555 • الأحد 11 يناير 2026 م • 22 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	اسم الشـركة	يوم الخميس	يوم الأربعاء	الفرق	إقفال	الفرق
		08/01/2025	31/12/2025	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	895.9	903.2	(0.8)	903.2	(0.8)
2	بنك الخليج	352.6	352.6	0.0	352.6	0.0
3	البنك التجاري الكويتي	577.8	583.5	(1.0)	583.5	(1.0)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.7	245.7	0.0	245.7	0.0
5	بنك الكويت الدولي	351.2	347.4	1.1	347.4	1.1
6	بنك برقان	346.1	361.3	(4.2)	361.3	(4.2)
7	بيت التمويل الكويتي	4,397.3	4,402.9	(0.1)	4,402.9	(0.1)
	قطـــاع البنـــوك	921.7	927.0	(0.6)	927.0	(0.6)
8	شركة التسهيلات التجارية	196.3	208.6	(5.9)	208.6	(5.9)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,725.4	1,778.8	(3.0)	1,778.8	(3.0)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	366.2	380.0	(3.6)	380.0	(3.6)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	271.5	275.0	(1.3)	275.0	(1.3)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	91.9	93.1	(1.3)	93.1	(1.3)
	قطـــاع الاستثمـــار	339.0	351.1	(3.4)	351.1	(3.4)
31	شركة الكويت للتأمين	136.0	140.0	(2.9)	140.0	(2.9)
14	مجموعة الخليج للتامين	694.1	720.1	(3.6)	720.1	(3.6)
15	الشركة الأهلية للتأمين	370.0	363.3	1.8	363.3	1.8
16	شركة وربة للتأمين	219.4	220.7	(0.6)	220.7	(0.6)
	قطـــاع التأميـــن	295.2	300.2	(1.7)	300.2	(1.7)
71	شركة عقارات الكويت	835.9	840.2	(0.5)	840.2	(0.5)
18	شركة العقارات المتحدة	668.0	650.8	2.6	650.8	2.6
19	الشركة الوطنية العقارية	298.7	291.4	2.5	291.4	2.5
20	شركة الصالحية العقارية	1,855.7	1,827.7	1.5	1,827.7	1.5
	قطـــاع العقـــار	512.5	507.1	1.1	507.1	1.1
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	463.9	473.4	(2.0)	473.4	(2.0)
22	شركة أسمنت الكويت	621.1	640.7	(3.1)	640.7	(3.1)
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	824.9	839.3	(1.7)	839.3	(1.7)
	قطـــاع الصناعـــة	436.3	445.5	(2.1)	445.5	(2.1)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	917.7	941.6	(2.5)	941.6	(2.5)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,106.3	1,098.5	0.7	1,098.5	0.7
26	شركة الاتصالات المتنقلة	868.9	881.4	(1.4)	881.4	(1.4)
27	شركة سنرجي القابضة	107.9	107.9	0.0	107.9	0.0
	قطـــاع الخدمـــات	800.1	808.3	(1.0)	808.3	(1.0)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	85.0	90.8	(6.4)	90.8	(6.4)
	قطـــاع الأغذيـة	435.4	436.8	(0.3)	436.8	(0.3)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	993.3	1,000.7	(0.7)	1,000.7	(0.7)
	الشركـات غيـر الكويتيـة	196.2	196.6	(0.2)	196.6	(0.2)
	مؤشـر الشـــال	732.2	737.6	(0.7)	737.6	(0.7)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تقديرات عالمية للتميز في الخدمات المصرفية وتحقيق أعلى معايير الأداء التشغيلي

بيت التمويل الكويتي يختتم 2025 بإنجازات استثنائية توِّجت بحصد 58 جائزة مرموقة

الشملان: الجوائز تعكس ريادة البنك وتؤكد ثقة المساهمين والعملاء، وتميز الكوادر البشرية

خالد الشملان متسلما جائزة افضل بنك اسلامي في العالم من غلوبل فاينانس

طلال العربيد وناصر الشايع وخالد الشامي يتسلمون جوائز يوروموني

اختتم بيت التمويل الكويتي عام 2025 بتحقيق إنجازات استثنائية تُوِّجت بحصد 58 جائزة مرموقة وتصنيف على مستوى المجموعة من جهات إقليمية وعالمية مرموقة، في تأكيد لمكانته الرائدة ومسيرته الناجحة في قيادة صناعة الصيرفة الإسلامية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، أن هذه الجوائز تعكس ريادة البنك وتؤكد ثقة المساهمين والعملاء، وتميز جهود الكوادر البشرية وكفاءتهم العالية في تقديم أفضل مستويات الخدمة وفق أعلى معايير الجودة.

أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم من «غلوبل فاينانس»

حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي 9 جوائز مرموقة ضمن النسخة الثامنة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2025، التي تمنحها مجلة "غلوبل فاينانس" العالمية، أهمها جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم، وأفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط.

جائزة بنك العام من «ذي بانكر»

حيث اعتمدت لجنة تحكيم "ذي بانكر" في اختيارها للجائزة على تحليل دقيق للبيانات المالية، يسمح بتقييم مؤشرات النمو والأداء المالي.

جوائز التميز المصرفي والتمويل الاسلامي من Euromoney

فازت مجموعة بيت التمويل الكويتي بأغلب وأهم جوائز التميز المصرفي والتمويل الاسلامي للعام 2025 من المجلة العالمية Euromoney.

أفضل بنك إسلامي من «إيميا فاينانس»

تسلم بيت التمويل الكويتي أربع جوائز مرموقة من مجموعة «إيميا فاينانس»، تقديراً لريادته في الصناعة المصرفية وإنجازاته المهمة في تقديم خدمات ومنتجات مالية وحلول مبتكرة، ومبادرات ذات قيمة في العمل المصرفي الإسلامي.

أفضل بنك اسلامي في الكويت وبريطانيا والأكثر ابتكارا

فازت مجموعة بيت التمويل الكويتي بـ 7 جوائز من مجموعة التمويل الإسلامي (إسلاميك فاينانس نيوز) العالمية (IFN)، أهمها أفضل بنك إسلامي في الكويت، فيما فاز بيت التمويل الكويتي – بريطانيا KFH UK، بجائزة أفضل بنك اسلامي جديد في المملكة المتحدة.

فيصل السريع وعبدالعزيز الغانم وعبدالله الحداد وطارق العجيل وصالح الشايع يتسلمون جوائز بيت التمويل الكويتي

محمد العربيد ونهال المسلم ومريم أبا الخيل يتسلمون جوائز بيت التمويل الكويتي

ناصر السنعوسي متسلما احدى جوائز البنك من مجلة ميد

ناصر الشايع وفيصل السريع متسلمان جائزة من مجلة ذا بانكر

- أفضل بنك استثمار عالمي في الأسواق المبتدئة وأفضل بنك استثماري في الكويت لـ «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي من مجموعة «غلوبل فاينانس» العالمية.
- أفضل بنك استثماري في الكويت" من "MEED": ضمن جوائز التميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025، التي تنظمها مجلة «MEED" المرموقة.
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في الابتكار الرقمي: على مستوى العالم للعام 2025 من مجلة Global Private Banker.
- 9 جوائز عالمية في الموارد البشرية للعام 2025 من مجموعة براندون هول (Brandon Hall) المرموقة.
- أفضل بنك للمؤسسات المالية في الشرق الأوسط لعام 2025، من مجلة غلوبل فاينانس العالمية في النسخة الخامسة والعشرين من جوائزها السنوية لأفضل البنوك في الخزانة وإدارة النقد لهذا العام.

أفضل البنوك الكويتية أداءً: وفقاً لتصنيف مجلة ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي للعام 2025.

- البنك الأكثر ابتكارا في الخدمات المالية الخاصة: على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025، وذلك ضمن جوائز مجلة "ميد" العالمية للتميز المصرفي وإدارة الثروات والخدمات المالية الخاصة.

جوائز "فوربس"

توّجت مجلة «فوربس» الشرق الأوسط، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، ضمن قائمة «قادة الاستدامة في الشرق الأوسط»، كما اختارته ضمن قائمة أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط لعام 2025. وتوجت المجلة بيت التمويل الكويتي بجائزة «المشاريع الأكثر استدامة» على مستوى الشرق الأوسط للعام 2025، وصنفته في صدارة ترتيب أكبر الشركات المدرجة في بورصة الكويت لعام 2025 بقيمة سوقية بلغت 43.4 مليار دولار (13.4 مليار دينار كويتي).

- أفضل بنك إسلامي للخدمات المالية الخاصة" على مستوى الشرق الأوسط: ضمن جوائز الخدمات المصرفية الخاصة العالمية لعام 2025 التي تمنحها مجلة إدارة الثروات المهنية (PWM) التابعة لمجموعة Financial Times.

التميز في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: في تمكين إدارة الأعمال الداخلية خلال قمة Microsoft AI، التي استضافتها دولة الكويت بمشاركة نخبة من الخبراء في مجال التكنولوجيا في المنطقة.

- البنك الأعلى نمواً بفئته من شركة فيزا: حيث فاز بجائزة البنك الأعلى نمواً بفئته في قاعدة العملاء وحجم البطاقات التجارية، والتجارة الإلكترونية الدولية في الكويت.
- أفضل المؤسسات في الإدارة القانونية للعام 2025، حيث تم اختيار رئيس القانونية وأمين سر مجلس الإدارة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، المستشار فواز مناور العنزي، والمستشار يوسف العبيدان العازمي مدير أول الشؤون القانونية الدولية، ضمن قائمة Legal 500 – GC power list Kuwait للعام 2025.
- الآيزو في نظامي إدارة الجودة وإدارة المرافق: من المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO).
- شهادة الآيزو 22301في استمرارية الأعمال (BCMS)، وذلك بعد اجتيازه إجراءات التدقيق واستيفاء جميع المتطلبات بنجاح وفي وقت قياسي.

التميز في العمل المصرفي: ضمن مشاركته في «قمة الكويت للبناء 2025» التي جرت فعالياتها برعاية وحضور وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري.

تشكيل مجلس إدارة جمعية المقيمين العقاريين الكويتية الجديد

أعلن مؤخرًا عن تشكيل مجلس إدارة جمعية المقيمين العقاريين الكويتية الجديد، في خطوة تنظيمية مهمة تهدف إلى تفعيل دور الجمعية وتعزيز مكانة مهنة التقييم العقاري في دولة الكويت، بما يتماشى مع التطورات التشريعية والاقتصادية ومتطلبات السوق العقاري المحلي.

وقد جاء تشكيل الجديد لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- عماد علي الفرج – رئيس مجلس الإدارة
- أحمد عبد المحسن الفرحان – نائب رئيس مجلس الإدارة
- عبد الرحمن سامي الدليجان – أمين الصندوق
- قيس علي الفرج – أمين السر
- مبارك فؤاد المجدلي – عضو
- عمر بدر أباالخيل – عضو
- فهد عبد الرزاق الصالح – عضو

ويضم مجلس الإدارة نخبة من المختصين وأصحاب الخبرة في مجالات التقييم العقاري، بما يعكس حرص الجمعية على الاستفادة من الكفاءات المهنية القادرة على الارتقاء بالعمل المؤسسي وتحقيق أهداف الجمعية خلال المرحلة المقبلة.

وتهدف الجمعية، من خلال مجلس إدارتها، إلى العمل على عدة محاور رئيسية أبرزها:

• السعي إلى رفع مستوى مهنة المقيّمين العقاريين، والدفاع عن أعضاء الجمعية، وحماية مطالبهم وحقوقهم المشروعة.

• تبادل الخبرات محليًا ودوليًا مع الهيئات والجمعيات المعنية بمجال التقييم العقاري، بما يسهم في نقل المعرفة وتطوير الممارسات المهنية.

• إبرام بروتوكولات تعاون مشتركة مع الهيئات والمنظمات ذات العلاقة، محليًا وعالميًا، في مجال تبادل المعلومات والتوصيات والاقتراحات المهنية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات المختصة.

• دراسة القوانين واللوائح المعمول بها في مجال التقييم العقاري، وإبداء المقترحات التي من شأنها تطوير العمل

عماد علي الفرج

والارتقاء بمهنة المقيّمين العقاريين في دولة الكويت.

كما تُعد جمعية المقيمين العقاريين الكويتية عضوًا في المنظمة الدولية لمعايير التقييم (IVSC) وبذلك تولي الجمعية اهتمامًا خاصًا بتطبيق المعايير الدولية للتقييم العقاري (IVS) ويشمل ذلك تحقيق الأهداف التالية:

• نشر ثقافة المعايير الدولية للتقييم العقاري (IVS) والحث على تطبيقها محليًا.

• رفع مستوى مهنة المقيّمين العقاريين من خلال الالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز النزاهة والشفافية والحيادية كمبادئ أساسية في المهنة.

جمعية المقيمين العقاريين الكويتية
Kuwait Real Estate Valuers Association
IVSC MEMBER

وأكد رئيس جمعية المقيمين العقاريين الكويتية، السيد عماد الفرج أن المرحلة الحالية ستشهد تركيزًا واضحًا على تطبيق أهداف الجمعية على أرض الواقع، من خلال مبادرات عملية وحلقات نقاشية وتعاون مؤسسي مع الجهات الرسمية والرقابية ذات الصلة، بما يعزز من مستوى الشفافية والحوكمة في التقييم العقاري، ويخدم الاقتصاد الوطني والسوق العقاري الكويتي.

ومع تشكيل مجلس إدارة جمعية المقيمين العقاريين الكويتية، تبدأ مرحلة جديدة تركز على تحويل أهداف الجمعية إلى حلقات نقاشية ومبادرات عملية على أرض الواقع. إذ يسعى المجلس برئاسة السيد عماد الفرج إلى تعزيز مهنية التقييم العقاري، ودعم أعضائه، ورفع مستوى الشفافية والحوكمة في السوق العقاري الكويتي، من خلال تبادل الخبرات وتطوير السياسات والتعاون مع الجهات الرسمية والخبراء المحليين والدوليين.

وتؤكد الجمعية التزامها المستمر بـ تطبيق معايير التقييم المعتمدة، وصون حقوق المقيّمين، والمساهمة في تطوير قطاع العقار الوطني بما يحقق الاستفادة القصوى للدولة والمستثمرين على حد سواء، مما يجعل هذه المرحلة علامة فارقة في مسيرة التقييم العقاري في الكويت

«إنفست جي بي» تبرم شراكة استراتيجية مع شركة CVC العالمية لتوسيع نطاق الفرص الاستثمارية المتاحة لعملائها في الأسواق الخاصة

أعلنت شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م «إنفست جي بي»، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، عن إبرام شراكة استراتيجية مع CVC، إحدى الشركات الرائدة عالمياً في إدارة الاستثمارات بالأسواق الخاصة، والتي تمتلك سجلاً حافلاً وطويل الأمد في مجالات الاستثمار بالأسهم الخاصة والاستثمارات الثانوية والائتمان والبنية التحتية مع تركيز قوي على الأسواق الأوروبية.

وتمثل هذه الشراكة محطة مهمة في مسيرة إنفست جي بي، حيث تطلق شركة CVC نسخة مصممة خصيصا من استراتيجياتها في مجال الأسهم الخاصة، لتلبية احتياجات عملاء إنفست جي بي لتنضم إلى مجموعة العروض الحالية لـ إنفست جي بي التي تركز في معظمها على المنتجات المولدة للدخل من خلال إضافة منتجات تركز على تنمية رأس المال، بما يسهم في توسيع نطاق الفرص الاستثمارية المتاحة لعملائها.

ومن خلال هذه الشراكة، تواصل "إنفست جي بي" تعزيز منصتها الاستثمارية بخبرات عالمية رفيعة المستوى، بما يدعم رسالتها في تقديم استراتيجيات استثمارية متنوعة ومتقدمة ومتمحورة حول العميل.

وبدعم من شبكة عالمية تضم 30 مكتبا، تدير CVC أصولاً بقيمة 200 مليار يورو عبر سبع استراتيجيات استثمارية متكاملة، مع تركيز أساسي على السوق الأوروبي. وتعد منصة الأسهم الخاصة التابعة لشركة CVC من بين الأكبر عالمياً، حيث تدير أصولاً بقيمة 116 مليار يورو عبر أربع استراتيجيات تشمل أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا والفرص الاستراتيجية واستراتيجية كاتاليست «Catalyst". كما تشرف أعمال الاستثمارات الثانوية لدى CVC على أصول بقيمة 17 مليار يورو، في حين تدير منصتا الائتمان والبنية التحتية أصولاً بقيمة 49 مليار يورو و19 مليار يورو على التوالي. ومع قدرتها على توظيف مواردها العالمية الكاملة في كل استثمار، تتمتع CVC بميزة تنافسية متميزة في استكشاف الفرص وخلق قيمة طويلة الأجل.

فرص استثمارية

وفي تعليقه على هذه الشراكة، قال هاني العوضي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إنفست جي بي: "تمثل شراكتنا مع CVC خطوة مهمة ضمن أهدفنا الرامية إلى إتاحة فرص استثمارية عالمية لعملائنا".

وأضاف العوضي: " يتماشى هذا التعاون مع استراتيجيتنا الهادفة إلى التوسع في مجموعة منتجاتنا، من خلال تمكين عملائنا من الوصول إلى فرص متميزة في الأسهم الخاصة والتي تركز على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل، مع توفير مستوى أعلى من مرونة الوصول إلى رأس المال مقارنة باستثمارات الأسهم الخاصة غير السائلة التقليدية، متابعاً" نحن فخورون بالعمل مع شركة عالمية رائدة بحجم ومكانة CVC، ونتطلع إلى تقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائنا".

هاني العوضي:

- خطوة مهمة في مسيرة «إنفست جي بي» نحو إتاحة فرص استثمارية عالمية لعملائنا

نك كلاري:

- تفتح آفاقاً جديدة أمام المستثمرين الأفراد للوصول إلى فرص مميزة في الأسواق الخاصة بما يعزز فرص العوائد وتنويع الاستثمارات

راغب الرامي

الأسواق الخاصة

ومن جانبه، صرح نك كلاري، رئيس قطاع الثروات الخاصة ورئيس قطاع الرياضة والإعلام والترفيه في شركة CVC: "تتيح هذه الشراكة المجال أمام المستثمرين الأفراد لدى " إتفست جي بي " من الوصول إلى فرص CVC الاستثمارية في الأسواق الخاصة من خلال منصة CVC للثروات الخاصة. كما تتيح لهم الاستفادة من الاستراتيجيات ذات الأداء العالي نفسها التي يعتمدها كبار المستثمرين من المؤسسات مع التركيز على أوروبا وإمكانات واعدة لتحقيق عوائد أقوى وتنويع أفضل ومستوى ارتباط أقل بالأسواق العامة".

وأضاف راغب الرامي، شريك في شركة CVC: "يسرنا الدخول في شراكة مع إنفست جي بي لدعم وتطوير استراتيجيتها الاستثمارية طويلة الأجل لدعم طموح إنفست جي بي في توسيع نطاق وصول عملائها إلى حلول عالية الجودة في الأسواق الخاصة. كما نتطلع إلى العمل معاً لتحقيق نتائج قوية ومستدامة لعملائها".

وتعزز الشراكة الجهود المتواصلة التي تبذلها" إنفست جي بي" لاستقطاب خبرات استثمارية عالمية رائدة إلى دولة الكويت، وتوسيع نطاق حلولها عالية الجودة والمتنوعة لعملائهما وتؤكد التزامها بتمكين عملائها من الوصول إلى فرص استثمارية مبتكرة وعلى أعلى مستوى عبر الأسواق الدولية.

يقام في الثاني من فبراير 2026 بفندق سانت ريجيس الكويت

بنك برقان و»كامكو إنفست» يستضيفان المؤتمر الاستثماري الثالث بمشاركة قادة الفكر وخبراء القطاع

يستعد بنك برقان وكامكو إنفست لاستضافة النسخة الثالثة من مؤتمرهما الاستثماري، والمقرّر عقده في فندق سانت ريجيس الكويت يوم الإثنين، 2 فبراير 2026. وتجمع هذه الفعالية التي شهدت نجاحاً لافتاً في النسخ السابقة، نخبة من قادة الفكر وخبراء القطاع والمستثمرين المؤسسيين، لمناقشة قضايا جوهرية مؤثرة في الاقتصاد العالمي، والتحولات الجيوسياسية، وفئات الأصول المختلفة.

وفي وقت تشهد فيه الأسواق العالمية تحولات جيوسياسية وتسارعاً تقنياً وتغيّرات في ديناميكيات الاقتصاد الكلي، يرسّخ المؤتمر مكانته كمنصة رائدة في الكويت لاستشراف رؤى السوق، وصياغة حوار استراتيجي، وطرح وجهات نظر استثمارية مستنيرة.

وتحت شعار "رؤى واستراتيجيات تُشكّل الفرص"، يجمع المؤتمر نخبة من صُنّاع القرار وقادة الفكر وخبراء في الاقتصاد والقطاع، لاستشراف القوى التي تعيد رسم خارطة تخصيص رؤوس الأموال وتحديد الفرص الاستثمارية وملامح الأداء الاستثماري. وخلال جلسات حوارية معمّقة، سيتم تسليط الضوء على ديناميكيات السياسة الاقتصادية، ودورات السوق، واستراتيجيات التنويع، والنظرة المستقبلية للأسواق العامة والخاصة، كما يستعرض المكانة المتنامية لدول مجلس التعاون الخليجي كمركز استثماري عالمي، والمشهد المتطور للقطاع المصرفي الإقليمي، وصولاً إلى تقييمات التكنولوجيا ورأس المال الجريء واتجاهات التجارة الدولية.

وتعليقاً على المؤتمر، صرح مشاري شهاب، مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان، قائلاً: "سعداء باستضافة هذا المؤتمر المتميّز للعام الثالث على التوالي، الذي يؤكد على التزامنا الراسخ بتقديم خدمات مالية استثنائية، والمساهمة الفاعلة في صياغة الحوار الذي يرسم معالم المشهد الاستثماري والمالي المعاصر. ومن خلال دمج الخبرات المصرفية والاستثمارية لبنك برقان و"كامكو إنفست"، نهدف إلى تمكين عملائنا بحلول مبتكرة ورؤى استشرافية تعزّز قدرتهم على فهم واغتنام الفرص في ظل ديناميكيات السوق المتغيّرة».

من جهتها، صرحت سناء عبدالله الهدلق، رئيس قطاع إدارة الثروات في "كامكو إنفست"، قائلة: "مستنداً إلى زخم نجاحاته السابقة، نجح هذا المؤتمر في ترسيخ مكانته كمنصة سنوية محورية لتبادل الأفكار وتقديم رؤى نوعية لمجتمع الاستثمار. نحرص كل عام على استقطاب وجهات نظر متنوعة لتحليل تحولات السوق ومعالجة تحدياته الناشئة، واستكشاف الفرص، بهدف تمكين عملائنا بالوضوح اللازم والرؤية الثاقبة التي تضمن لهم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على أسس معرفية متينة".

مشاري شهاب

سناء عبدالله الهدلق

ويواصل بنك برقان و"كامكو إنفست" ترسيخ شراكتهما الاستراتيجية لتقديم منظومة متكاملة من الحلول المالية المبتكرة. فمن خلال التكامل بين القدرات المصرفية الشاملة لبنك برقان والخبرات الاستثمارية والاستشارية العميقة لـ "كامكو إنفست"، تقدّم المؤسستان نهجاً مرناً وشاملاً لهيكلة الثروات وإدارتها وحمايتها. ويمتد هذا التعاون الوثيق عبر مختلف قطاعات الأعمال، تجسيداً لالتزامهما المشترك بتقديم حلول مخصصة وتنفيذ يتسم بأعلى درجات الدقة، لضمان استدامة القيمة وتحقيق تطلعات العملاء عبر الأجيال.

وتستضيف جلسات المؤتمر نخبة من المتحدثين المرموقين يمثّلون بنك برقان، و»كامكو إنفست»، إلى جانب كبرى المؤسسات الإقليمية والدولية وشركات إدارة الأصول العالمية. وسوف تضفي هذه الخبرات عمقاً تحليلياً على النقاشات، وتقدّم رؤى استشرافية دقيقة حول مشهد الاستثمار العالمي المتطور.

تجدر الإشارة إلى أن النسختين السابقتين نجحتا في ترسيخ مكانة المؤتمر كمنصة استثمارية رائدة على مستوى الكويت والمنطقة. فمنذ انطلاقته، دأب المؤتمر على استقطاب نخبة من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين لمناقشة أبرز التحولات الاقتصادية في المنطقة والعالم، ليتحول اليوم إلى ملتقى استراتيجي يربط بين أقطاب الاستثمار ويعزز التفاعل الحيوي داخل المنظومة المالية.

في خطوة تعكس توجه البنك نحو ترسيخ التعاون بين القطاعين العام والخاص

KIB يستضيف «التأمينات الاجتماعية» في ورشة عمل استراتيجية لتبادل المعرفة في مجال التميّز التشغيلي

استمراراً لجهوده في تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، وتأكيداً لدوره في نشر المعرفة المؤسسية وتطوير القدرات التشغيلية على مستوى الدولة، استضاف بنك الكويت الدولي (KIB) ورشة عمل مهنية مخصصة لوفد من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ضمّ فريقاً من إدارة التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع. تأتي هذه الخطوة في إطار توجه البنك لتبادل الخبرات العملية والنماذج الحديثة في تحسين الأداء المؤسسي، بما يسهم في ترسيخ مفهوم الشراكة الوطنية المبنية على المعرفة.

وركزت الورشة على استعراض نموذج KIB التشغيلي، وهو النموذج الذي اعتمده البنك لتطوير عملياته التشغيلية، مستنداً إلى مبادئ Lean & Agile التي تهدف إلى رفع الكفاءة، تقليل الهدر، وتعزيز مرونة اتخاذ القرار. وقدّم فريق البنك شرحاً تفصيلياً حول كيفية بناء هذا النموذج، والنتائج التي حققها خلال السنوات الماضية، والدور الذي لعبه في رفع مستويات الشفافية وتحسين آليات العمل داخل إدارات البنك المختلفة.

وفي تعليقه على هذه المبادرة، أوضح مدير عام إدارة العمليات في KIB فهد البدر، أن استضافة وفد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تأتي ضمن رؤية البنك لتعزيز دوره في التنمية المؤسسية على المستوى الوطني. وقال: "إن مشاركة خبراتنا التشغيلية مع المؤسسات الحكومية الحيوية تمثل امتداداً لالتزامنا بالمساهمة في رفع كفاءة منظومة العمل في الدولة. التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ليس خياراً ثانوياً، بل هو ركيزة أساسية لتطوير الخدمات ورفع مستوى الأداء المؤسسي في الكويت".

وأضاف البدر أن نموذج KIB التشغيلي يمثل أحد أهم المشاريع التي تبناها البنك خلال السنوات الماضية بهدف ترسيخ بيئة تشغيلية متطورة، مشيراً إلى "أن عرض هذا النموذج على مؤسسة حكومية بحجم التأمينات الاجتماعية يعكس الثقة المتبادلة، ويضع أساساً لتعاون مستقبلي يمكن البناء عليه لتطوير مبادرات تشغيلية أكثر تقدماً. لا يعد نموذج KIB التشغيلي إطاراً تنظيمياً فحسب، بل يمثل ثقافة مؤسسية تعزز قدرة الفرق على الابتكار، وتدعم التحسين المستمر وفق منهجيات معتمدة عالمياً".

فهد البدر

كما أكد أن البنك يسعى من خلال هذا النوع من التعاون إلى تمكين المؤسسات الوطنية من تبني أدوات ومنهجيات عملية أثبتت فعالية في بيئات مصرفية وتنظيمية معقدة.

استضافت أكاديمية (KIB Life)، مركز التعلم التابع للبنك، الورشة التي اشتملت على عروض تفصيلية، وتمارين تطبيقية، ونقاشات مشتركة بين الفرق المشاركة، مع التركيز على كيفية مواءمة نموذج KIB التشغيلي وطبيعة أعمال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة المشاريع وتحسين العمليات اليومية. كما جرى استعراض حالات عملية من تطبيقات النموذج داخل البنك، توضح كيف أسهمت أدواته في تسريع الإنجاز، وتنظيم تدفقات العمل، وتعزيز الانضباط في الحوكمة التشغيلية.

وناقشت الورشة أيضاً تحديات العمل المشترك بين الإدارات المختلفة في المؤسسات الكبيرة، وركزت على أهمية بناء آليات تواصل فعالة، وتطوير أدوات قياس أداء تدعم اتخاذ القرار على أسس موضوعية. وتم تقديم عدد من الإرشادات العملية التي يمكن تطبيقها مباشرة داخل وحدات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لا سيما تلك المعنية بالتخطيط الاستراتيجي ومتابعة تنفيذ المبادرات.

تجدر الإشارة إلى أن KIB يسعى إلى أن يكون شريكاً استراتيجياً للجهات الحكومية، عبر نقل خبراته المؤسسية والمشاركة في تطوير القدرات الوطنية. ويرى KIB أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص يمثل أحد المسارات الأساسية لرفع الكفاءة، وتحسين جودة الخدمات، وتطوير النماذج التشغيلية القائمة على المعرفة والابتكار. وتأتي هذه المبادرات ضمن رؤية البنك لدعم التطوير المؤسسي في الكويت، والمساهمة في بناء بيئة تشغيلية أكثر مرونة واستدامة.

تصميم مواقع الكترونية
مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني
SPECIAL PRICE
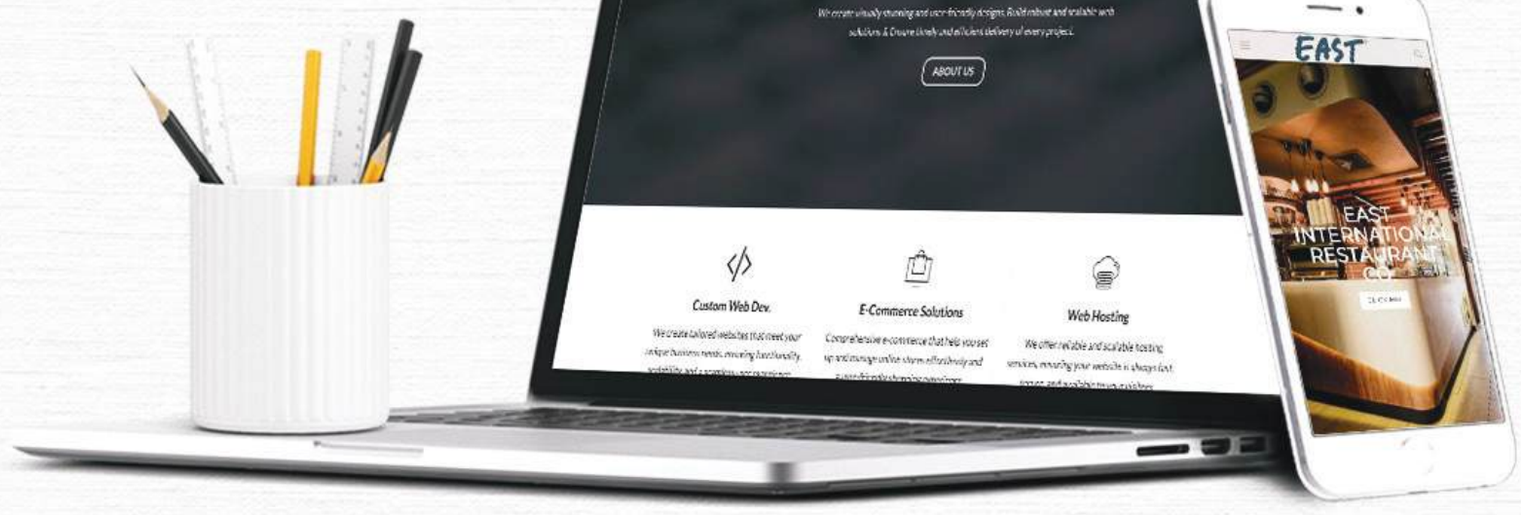

SINCE 2015
www.MadeInKwt.com
[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة «الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي» بالأداء التشغيلي والنمو الحقيقي للشركة ومستوى العائد للمساهمين وليس ببيع الأصول؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على ( ) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

الولايات المتحدة تضع قيود على أسعار الفائدة لبطاقات الائتمان

دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى فرض سقف مؤقت على أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان عند 10% لمدة عام واحد، بدءًا من 20 يناير 2026، دون تقديم تفاصيل حول الآليات القانونية لتنفيذ القرار أو كيفية إلزام الشركات به.

وقال في منشور على منصة «تروث سوشيال»: إن الأميركيين «تعرّضوا للاستغلال» من قِبل شركات بطاقات الائتمان، مضيفًا: «لن نسمح بعد الآن باستغلال الجمهور الأميركي»، إلا أن المنشور لم يتضمن دعمًا صريحًا لأي مشروع قانون قائم في الكونغرس.

كان ترامب قد طرح هذا التعهّد خلال حملته الانتخابية لعام 2024 التي فاز فيها، لكن محللين قلّلوا حينها من فرص تنفيذه، باعتبار أن فرض سقف ملزم للفائدة يتطلب تشريعًا من الكونغرس.

فوائد وديون قياسية

جاءت تلك الدعوة لتحديد سقف فائدة بطاقات الائتمان في وقت لا تزال فيه تكلفة الاقتراض عند مستويات مرتفعة تاريخيًا، إذ يبلغ متوسط الفائدة حاليًا نحو 19.65%، بعد أن لامس ذروته فوق 20.7% في عام 2024، ما يجعل السقف المقترح عند 10% خفضًا يقارب النصف مقارنة بالمستويات السائدة في السوق.

وفي الوقت نفسه، تجاوزت ديون الأسر الأميركية حاجز 18 تريليون دولار، والديون الائتمانية 1.23 تريليون دولار بنهاية الربع الثالث من 2025، مسجلة مستوى قياسيًا، وسط تحذيرات من خبراء اقتصاد من أن استمرار الفائدة المرتفعة قد يفاقم مخاطر التعثر، لا سيما بين الأسر متوسطة ومنخفضة الدخل.

انقسام سياسي وتحفظات تشريعية

أثار المقترح ردود فعل متباينة داخل الكونغرس، رغم وجود قلق مشترك بين الحزبين بشأن الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة على بطاقات الائتمان.

وقالت السيناتورة الديمقراطية إليزابيث وارن، إن دعوة ترامب «بلا معنى» في ظل غياب مشروع قانون ملزم، مضيفة: «التوسّل إلى شركات بطاقات الائتمان كي تتحلى بالمسؤولية مجرد مزحة»، في إشارة إلى ما وصفته بمحاولات سابقة من الإدارة لتقليص دور هيئة حماية المستهلك المالي.

كذلك، سبق أن طرح السيناتور الديمقراطي بيرني ساندرز، والسيناتور الجمهوري جوش هاولي مشروع قانون مشترك يهدف إلى تحديد فائدة بطاقات الائتمان عند 10% لمدة 5 سنوات، ضمن حزمة أوسع لتخفيف أعباء المستهلكين.

كما قدّمت النائبتان ألكساندريا أوكاسيو كورتيز وآنا بولينا لونا، مشروع قانون مماثل في مجلس النواب، في مؤشر على اهتمام عابر للحزبين بالقضية.

ويملك الجمهوريون حاليًا أغلبية محدودة في مجلسي الشيوخ والنواب، ما يجعل تمرير تشريعات مثيرة للجدل أمرًا غير مضمون.

من جهته، لم يصدر البيت الأبيض أي تفاصيل إضافية حول كيفية تنفيذ المقترح، واكتفى بالقول عبر منصات التواصل إن الرئيس «يعمل على تحديد سقف للفائدة»

تحذيرات من القطاع المصرفي

في السياق نفسه، أبدت مجموعات ضغط مصرفية معارضة قوية للمقترح، محذّرة من أن فرض سقف عند 10% قد يؤدي إلى «تقليص إتاحة الائتمان»، ودفع المستهلكين نحو بدائل أقل تنظيمًا وأكثر تكلفة. وجاء ذلك في بيان مشترك صادر عن جمعيات مصرفية، من بينها جمعيات تمثل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الكبرى.

وفي المقابل، وصف مدير صندوق التحوط الملياردير بيل أكمان، الذي دعم ترامب في الانتخابات الأخيرة، دعوة الرئيس الأميركي بأنها «خطأ»، بحسب منشور له على منصة X.

ولم ترد بنوك أميركية كبرى ومصدرو بطاقات ائتمان، مثل أميركان إكسبريس، وكابيتال وان، وجي بي مورغان، وسيتي، وبنك أوف أميركا، على طلبات للتعليق.

هكذا اشتعل الجدل..

يأتي الجدل الحالي حول تحديد سقف لأسعار الفائدة على بطاقات الائتمان، بعد معركة تنظيمية بدأت خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، عندما أقرّ مكتب حماية المستهلك المالي الأميركي قاعدة تهدف إلى تحديد رسوم التأخير على بطاقات الائتمان عند 8 دولارات فقط، بدلًا من متوسط كان يدور حول 30 دولارًا، في إطار حملة أوسع لمواجهة ما وصفته الإدارة حينها بـ"الرسوم غير العادلة".

غير أن القاعدة واجهت معارضة شديدة من البنوك الكبرى وجماعات الضغط المصرفية، التي طعنت عليها قضائيًا بحجة أنها تتجاوز الصلاحيات التي يقرّها قانون بطاقات الائتمان الصادر عام 2009.

وفي خطوة لافتة، دعمت إدارة ترامب تلك الطعون، وطلبت من محكمة اتحادية إسقاط القاعدة، معتبرة أنها غير قانونية وتضر بإتاحة الائتمان.

وفي عام 2025، حكم قاضٍ اتحادي بإلغاء القاعدة بالفعل، متفقًا مع حجج القطاع المصرفي، وهو ما أنهى عمليًا أحد أبرز مساعي إدارة بايدن لتشديد الرقابة على شركات بطاقات الائتمان، وفتح الباب أمام عودة الجدل مجددًا حول حدود تدخل الدولة في تسعير الخدمات المالية وحماية المستهلك.

كيف أعادت تحركات الدولار رسم خريطة العملات في 2025؟

شهدت أسواق العملات في 2025 أحد أكثر أعوامها تقلبًا، مع تراجع الدولار الأميركي عن ذروته، ما أعاد رسم خريطة القوة النقدية العالمية.

ومهّد خفض الفائدة الأميركية وتغير شهية المخاطرة الطريق لتحركات واضحة في اليورو، الجنيه الإسترليني، الدولار الأسترالي الين الياباني، واليوان الصيني، لتبرز هذه العملات كمؤشرات رئيسية لأداء السوق خلال العام.

تراجع الدولار مدروس

أنهى الدولار الأميركي النصف الأول من عام 2025 بأكبر خسارة له منذ عام 1973 وفقًا لتقرير مورغان ستانلي. وقد انخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من العملات الرئيسية، بنحو 9% خلال 2025، لكنه يظل تراجعًا مدروسًا لا يعكس فقدان السيطرة على العملة الأميركية.

ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى السياسة النقدية الأميركية، بعدما خفّض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة إلى 3.75%-3.5% في اجتماعه الأخير خلال ديسمبر مع الإشارة إلى أن وتيرة الخفض المقبلة ستكون محدودة. وفي حين يتوقع الفيدرالي خفضًا واحدًا فقط في 2026، تراهن الأسواق على خفضين إضافيين.

كما أسهمت العوامل السياسية والتجارية في الضغط على الدولار، في إطار توجه الإدارة الأميركية الحالي نحو دعم الصادرات والنمو عبر عملة أقل قيمة. ويؤكد المدير التنفيذي لشركة VI Markets – مصر، أحمد عبد المعطي لفوربس الشرق الأوسط، أن هذا الانخفاض "مدروس ومطلوب"، ولا يمثل انهيارًا أو فقدانًا لمكانة الدولار العالمية.

وانعكس هذا المسار أيضًا على حصة الدولار في إجمالي الاحتياطيات العالمية، التي انخفضت قليلًا إلى 56.9% في الربع الثالث من 57.1% في الربع الثاني من العام الماضي، بحسب أحدث بيانات صندوق النقد الدولي، مع تراجع طفيف لحصة اليوان الصيني، وزيادة متواضعة لحصة اليورو والعملات الأخرى.

مع اتجاه بعض الدول، وعلى رأسها الصين، إلى تنويع احتياطياتها عبر الذهب والعملات الأخرى. وفي ظل هذه البيئة، انتقلت السيولة نسبيًا نحو الأصول الأعلى مخاطرة، ممهّدة لتحركات لافتة في العملات الرئيسية خلال العام.

اليورو: أداء قوي ظاهريًا وسط اقتصاد أوروبي حذر

شهد اليورو صعودًا ملحوظًا مقابل الدولار بنحو 13.1% منذ بداية العام، مستفيدًا من ضعف الدولار وتحسن شهية المخاطرة العالمية، أكثر من اعتماده على قوة اقتصادية داخلية في منطقة اليورو.

ودعمت هذه المكاسب توقعات الأسواق بأن البنك المركزي الأوروبي قد انتهى من دورة خفض الفائدة، مع انخفاض التضخم في ديسمبر/كانون الأول ليصل إلى هدفه البالغ 2% على المدى المتوسط. وفي اجتماعه الأخير، ثبّت البنك الفائدة للمرة الرابعة على التوالي، ما عزز جاذبية اليورو نسبيًا.

في المقابل، ظل أداء اقتصاد منطقة اليورو متماسكًا نسبيًا رغم تباطؤ الصادرات، لا سيما في ظل تأثير الرسوم الجمركية الأميركية.

مورغان ستانلي يتوقع استمرار ضعف الدولار خلال النصف الأول من 2026 مع تراجع مؤشره إلى 94 نقطة

كما عكس الجدل السياسي داخل أوروبا استمرار القلق من قوة اليورو، إذ دعا وزير خارجية إيطاليا، أنطونيو تاياني، في أغسطس/آب الماضي إلى خفض الفائدة لإضعاف العملة ودعم الصناعة الأوروبية، محذرة من تأثيرها السلبي على تنافسية الصادرات.

الجنيه الإسترليني: مكاسب مدفوعة بضعف الدولار وتقلبات محلية

ارتفع الجنيه الإسترليني بنحو 7.4% مقابل الدولار خلال 2025. وسجل أعلى مستوياته خلال ثلاث سنوات بعدما تجاوز 1.37 دولارًا في يونيو/حزيران، مدفوعًا في الأساس بضعف الدولار الأميركي. لكن العملة البريطانية قلّصت جزءًا من مكاسبها لاحقًا مع تصاعد المخاوف المتعلقة بالمالية العامة في المملكة المتحدة.

وظل أداء الجنيه مرتبطًا بتوقعات سياسات بنك إنجلترا، خاصة مع تراجع التضخم إلى 3.2% في نوفمبر/تشرين الثاني، وهو أدنى مستوى منذ مارس/آذار، ما دفع البنك إلى خفض الفائدة إلى 3.75% في اجتماعه الأخير في ديسمبر/ كانون الأول. ورغم ذلك، لا يزال التضخم أعلى من نظرائه في الاقتصادات المتقدمة، مع توقعات أن يتراجع أكثر ليصل إلى نحو 3% في الربع الأول من 2026، ويقترب من 2% في الربع الثاني.

الدولار الأسترالي: أكبر ارتفاع سنوي منذ 2020

حقق الدولار الأسترالي مكاسب بنسبة 7.7% مقابل الدولار الأميركي، مسجلًا أكبر ارتفاع سنوي منذ 2020، بدعم من توازن السياسة النقدية المحلية وتحسن شهية المخاطرة العالمية.

وأبقى بنك الاحتياطي الأسترالي الفائدة عند 3.6% في اجتماع ديسمبر/كانون الأول، بعد خفضها 3 مرات خلال العام، في ظل استمرار الضغوط التضخمية، حيث كان التضخم قد انخفض بشكل كبير منذ ذروته في 2022، لكنه ارتفع مؤخرًا. وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 3.4% خلال الاثنى عشر شهرًا حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2025.

وعززت وزارة الخزانة هذه القراءة برفع توقعاتها للتضخم إلى 3.75% في السنة الحالية المنتهية في يونيو 2026. وفي هذا السياق، تتوقع بنوك أسترالية كبرى احتمال رفع الفائدة مجددًا خلال 2026 إذا استمرت الضغوط السعرية.

الين الياباني: مكاسب محدودة وسط ضغوط هيكلية

ارتفع الين الياباني بنحو 1.2% مقابل الدولار خلال 2025، في أداء يعكس تعافيًا محدودًا أكثر منه تحولًا جذريًا.

وجاء هذا التحسن النسبي مدفوعًا بتراجع الدولار وتحركات بنك اليابان نحو تشديد تدريجي للسياسة النقدية بعد سنوات من التيسير، إلا أن فجوة الفائدة بين اليابان والولايات المتحدة، حدّت من مكاسبه. ورفع بنك اليابان الفائدة إلى 0.75% من 0.5%، مع الإبقاء على نهج حذر.

في المقابل، يواجه الاقتصاد الياباني ضغوطًا واضحة، مع انكماش الناتج المحلي بنسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الثالث، مسجلًا أول تراجع له منذ ستة فصول. كما لا تزال الديون الحكومية تشكل عبئًا هيكليًا، مع امتلاك اليابان أعلى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي والذي بلغ نحو 229.6% ومتوقع بلوغها 226.8% خلال 2026.

اليوان الصيني: أداء قوي رغم ضغوط الحرب التجارية

حقق اليوان الصيني مكاسب بنحو 4.5% مقابل الدولار في 2025، متجهًا لتسجيل أفضل أداء سنوي له منذ خمس سنوات، بدعم من ضعف الدولار وتحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول الصينية.

ويرى عبد المعطي أن تحركات اليوان خلال 2025 تعكس تغييرًا واضحًا في نهج بكين، حيث فضّلت استقرار العملة بدلًا من توظيفها كأداة مباشرة في الصراع التجاري مع الولايات المتحدة.

ويوضح عبد المعطي أن بكين باتت تعتمد سياسة أكثر حذرًا تسمح بتحركات محدودة لليوان ضمن نطاق ضيق، بما يعزز ثقة المستثمرين ويحدّ من تقلبات تدفقات الاستثمار، مرجحًا استمرار هذا النهج خلال 2026.

ما ينتظر العملات في 2026؟

تتجه التوقعات إلى عام جديد من التقلبات، مع بقاء الدولار محور التحركات. ويتوقع مورغان ستانلي استمرار ضعف الدولار خلال النصف الأول من 2026، مع تراجع مؤشره إلى 94 نقطة في الربع الثاني، وهو أدنى مستوى منذ 2021، قبل أن يعاود الارتفاع بنهاية العام وربما مكاسب إضافية في 2027، متأثرًا بالنمو الاقتصادي الأميركي وغيره من العوامل الاقتصادية والمالية.

ويرجّح البنك، في تقريره الصادر في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، استمرار خفض الفائدة إلى 3.25%-3% بحلول يونيو/ حزيران، ما يدعم السيناريو الهابط للدولار في بداية العام، قبل أن تعيد بيانات الاقتصاد ضبط المسار لاحقًا.

ويرى عبد المعطي أن الدولار سيبقى ضعيفًا نسبيًا في 2026 دون فقدان مكانته، مع استمرار ارتباط مسار العملات بالفجوة في السياسات النقدية والنمو الاقتصادي.

ومع دخول 2026، تبدو أسواق العملات أمام مرحلة من التحركات الحذرة، لا التحولات الحادة، في ظل عالم أكثر حساسية لقرارات الفائدة الأميركية.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw @aleqtisadyahkw 50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 22 من رجب 1447 هـ • 11 يناير 2026 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 555 | عدد الصفحات 22

القيمة السوقية للعملات المشفرة تربح 30 مليار دولار في أسبوع

واصلت عملة بيتكوين ارتفاعها الأسبوعي لتتداول فوق مستويات 90 ألف دولاراً، مدفوعة بحالة التفاؤل الحذر التي تسبق صدور بيانات التضخم الأميركية والاضطرابات الجيوسياسية المتصاعدة في فنزويلا؛ حيث يفضل المستثمرون التحوط بالبيتكوين بدلاً من العملات التقليدية، فضلاً عن التدفقات المستمرة من صناديق المؤشرات (ETFs) التي تعمل كحائط صد يمنع الهبوط.

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بنحو 1% لتصل إلى 3.09 تريليون دولار، مقارنةً بـ 3.06 تريليون دولار قبل أسبوع، كما ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 0.3% خلال الـ24 ساعة الماضية.

حالة تباين بين العملات

ارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة طفيفة بلغت 0.3% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية لتسجّل 90,629 دولارًا، كما سجّلت ارتفاعًا أسبوعيًا بنسبة 1%، في ظل ترقب الأسواق لصدور بيانات التضخم الأميركية يوم الثلاثاء القادم، 13 يناير/كانون الثاني؛ حيث يفضل المستثمرين البقاء في حالة مراقبة لحركة السوق قبل اتخاذ مراكز

شرائية كبيرة.

سجلت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفّرة زيادة بلغت 30 مليار دولار لتصل إلى 3.09 تريليون دولار، رغم حالة التباين الواضحة في أداء العملات المشفرة؛ حيث اتسمت حركة أغلب العملات الرقمية الكبرى بالميل نحو الهبوط الطفيف أو التحرك العرضي، إلا أن قيمة السوق لم تسجّل أي خسائر تُذكر خلال الأيام السبعة الماضية بفضل التماسك القوي لعملة البيتكوين.

ومن بين هذه الأصول، تراجعت إيثيريوم بنسبة طفيفة بلغت 0.4% خلال الأسبوع الماضي كما كانت مستقرة خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، لتسجّل عند إعداد هذا التقرير 3092 دولارًا، وذلك وفقًا لبيانات CoinMarketCap.

وفي المقابل، ارتفعت سولانا بنسبة 4.3% خلال الأسبوع لكنها تراجعت بنحو 1.6% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، كما قفزت عملة إكس آر بي (XRP) بنسبة بلغت 4.2%، فيما هبطت دوجيكوين بنحو 2%، في حين صعدت عملة (BNB) بنسبة 3.25% خلال الأسبوع.

اختراق حاجز 95 ألف دولار

أوضح المستثمر المتخصص في الأصول الرقمية أنتوني بومبليانو، أن هذا الارتفاع الطفيف يعود إلى 'امتصاص السوق لضغوط البيع الناتجة عن جني الأرباح عند القمة'، مشيراً إلى أن التدفقات المستمرة من صناديق المؤشرات (ETFs) تعمل كحائط صد يمنع الهبوط الحاد. بحسب رويترز.

وفي هذا السياق، صرح رئيس أبحاث منصة 10x Research ماركوس ثيلين، بأن أي قراءة للتضخم تأتي أقل من المتوقع قد تكون الشرارة التي تدفع البيتكوين لاختراق حاجز 95 ألف دولار'، مشيرًا إلى أن تقلبات ما قبل صدور البيانات غالباً ما تستهدف تصفية الرافعة المالية العالية، مما يفسر التذبذب الطفيف الحالي حول مستوى 90 ألف دولار كمنطقة توازن مؤقتة.

كما تعزز هذا الصعود بفعل الاضطرابات الجيوسياسية المتصاعدة في فنزويلا، والتي زادت من جاذبية البيتكوين كملاذ آمن للتحوط ضد انهيار العملات المحلية.

ذكر الرئيس التنفيذي لشركة deVere Group، نايجل جرين أن "الأزمات السياسية في أميركا اللاتينية (مثل فنزويلا) باتت محركاً رئيسياً للطلب الفوري على الأصول الرقمية"، موضحاً أن البيتكوين يتفاعل مع هذه الاضطرابات أسرع من استجابة الأسواق التقليدية.

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكتروني | رئيس التحرير هشام الفهد | نستقبل الأخبار على البريد التالي | للتواصل | مدير التسويق والإعلان

جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf | www.aleqtisadyah.com | editor@aleqtisadyah.com | news@aleqtisadyah.com | 50300624 | حازم حيدر | @aleqtisadyahkw